

العقيدة السَّفَّارينية

« الرَّقَابِصِيَّةُ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الرَّضِيَّةِ »

لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَالِمِ بْنِ سَيَّامَانَ السَّفَّارِيِّ

مَعَ الشَّرْحِ وَجَهِّزِ مَخْتَصَرٍ يَحْمِلُ الْمَسْئَلَةَ مِنْ مَعَانِيهَا

اعتناء وشرح وتعليق

أَبُو مُحَمَّدٍ أَشْرَفُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الصُّوْدِيِّ

أَصْوَاءُ السَّلَفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجموع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي المزني

الرياض - شارع سعدية أبي رقاد - بجوار بنه - ص ب ١٢١٨٩٢ - الرض ١١٧١١
ت ٤٥ - ٢٣٢١ - محمول ٥٥٤٩٤٣٨٥

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

- المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي.
- قطر: مكتبة ابن القيم - ت ٨٦٣٥٣٣.
- باقي الدول: دار ابن حزم - بيروت - ت ٧٠١٩٧٤.

مقدمة المعتني

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أما بعد :

فهذه طبعةٌ جديدةٌ لهذا النِّظْمِ الفريد في الاعتقاد : « الدُّرَّةُ المضيئة في عقْدِ أَهْلِ الفِرْقَةِ المرضية » للإمام مُحَمَّد السَّفَّارِينِيِّ رحمه الله أُقدمه لأخواني مستعينا بالله تعالى في نشر عقيدة السلف والذَّب عنها .

○ ولما كان هذا النِّظْمُ قد طبع قديمًا ، فقد استخرت الله تعالى في إعادة نشره والتعليق عليه وتصحيح ما فيه من أخطاء طباعية ، لا سيما وأن الطباعات السابقة - مع ما فيها من أخطاء كثيرة - لم يُعاد طبعاها منذ زمن بعيد .

○ فقامت بخدمته قَدْر الاستطاعة فضبطته ضبطًا كاملاً ، ورقمته ؛ لِيَسْهُلَ على المتعلمين حفظه ، مبيّنًا فروق النسخ^(١) ، ومستعينا في ذلك بنسخة المتن الموجودة ضمن شرح ناظمها ، والمسمى « لوامع الأنوار »^(٢) ، وكذا النسخة المطبوعة مع حاشية العلامة عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله^(٣) ، و النسخة المطبوعة ضمن شرح الشيخ محمد ابن مانع رحمه الله ، والمسمى : « الكواكب الدرية »^(٤) .

(١) يلاحظ أن الناظم يبيّن بعضاً منها في شرحه « لوامع الأنوار » كما سيأتي .

(٢) طبعة مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٢٥ هـ .

(٣) طبعة مطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٦٤ هـ .

(٤) طبعة الهند ١٣٣٦ هـ ، وإليها الإشارة بقولنا : « الهندية » ، وطبعة المدني ١٣٧٩ هـ .

○ ولما كان هذا النظم قد دَخَلَ عليه في بعض عباراته من آراء المتكلمين ما يُخالف عقيدة السلف الأكرمين ؛ رأيت من تمام الفائدة أن أرشد إخواني للصواب ؛ فجمعتُ على هذا الشرح كثير من الفوائد والتنبيهات المهمة لأهل العلم أمطت فيها اللثام عن بعض المآخذ التي أخذت على مصنفها رحمه الله كما قدّمت بين يدي ذلك النظم بدراسة عن النظم ، والنّظم .

والله تعالى أسأل : أن يَرْزُقَنَا عِلْمًا نَافِعًا ، وَعَمَلًا صَالِحًا مُتَقَبَّلًا ، كما نَسْأَلُهُ سبحانه أن يُعِيدَنَا مِنْ عِلْمٍ عَادَ كَلًّا ، وَأُورَثَ صَاحِبَهُ ذُلًّا ، وَصَارَ فِي رَقَبَةٍ صَاحِبِهِ غُلًّا ، وَأَنْ يَكُنَّ عَلَيْنَا بِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ عِلْمًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا وَحَالًا وَنَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ يَكُونَ حَظَّنَا مِنْ ذَلِكَ مُجَرَّدَ حِكَايَتِهِ .

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ وَسَلَّمُ تَسْلِيمًا .
الإسماعيلية ٦ شوال ١٤١٧ هـ . أبو محمد أشرف بن عبد المقصود

غفر الله له



دراسة بين يدي منظومة
(الدَّرَّة المَضِيَّة في عَقْد أهل الفِرْقَة المرضِيَّة)

○ وفيها خمسة فصول :

الفصل الأول : أهميتها والسبب الباعث على تأليفها .

الفصل الثاني : شروحها ومختصراتها .

الفصل الثالث : نسخها وطبعاتها السابقة .

الفصل الرابع : المآخذ عليها .

الفصل الخامس : ترجمة الناظم « العلامة السفاريني »

★★★★

الفصل الأول

أهميتها والسبب الباعث على تأليفها

○ تأتي هذه المنظومة الفريدة في الاعتقاد في مُقَدِّمة النُّظْم الجامعة لجلِّ مسائل الاعتقاد وما يَجِب على المُكَلَّف اعتقاده والتَّصديق به من أُصُول الدين كمسائل : « التَّوْحِيد » ، و « الصِّفَات » ، و « القَدَر » ، و « القرآن » و « النُّبُوَّة » ، و « المعاد » وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومَسَائِلِهِ وَمَا يَمْتُّ إليها بِسَبَب عَلَيَّ طَرِيقَةَ أَهْلِ السُّنَّة وَالْجَمَاعَةِ .

فهي بحق كما وصفها ناظمها بقوله : « سَمَطُ عِقْدِ أَبْهَيِّ مِنَ اللَّالِيِّ الْبَهِيَّةِ .. تَكْفِي وَتَشْفِي مِنْ مُعْظَمِ الْخِلَافِ الَّذِي ذَاعَ وَانْتَشَرَ »^(١) اهـ .

○ ومما تمتاز به هذه المنظومة حُسن ترتيبها وتَسْلُسُلها الجَيِّد .

فيبدأ بمقدمة : في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف .

ثم الباب الأول : في معرفة الله تعالى ، والكلام على الصِّفَات وَالْقُرْآن .

ثم الباب الثاني : في الأفعال المخلوقة .

ثم الباب الثالث : في الأحكام والكلام على الإيمان ومُتَعَلِّقَات ذلك .

ثم الباب الرابع : في ذكر السَّمْعِيَّات وَأَمْر المعاد والكلام على الجنة والنار .

ثم الباب الخامس : في ذكر النُّبُوَّة والكلام على الكرامات والصحابة .

ثم الباب السادس : في ذكر الإمامة ومتعلقاتها .

(١) مقدمة « لوامع الأنوار » (١ / ٣) .

ثم ختمها : بذكر الأدلة وما يتعلق بها .

مؤكدًا في آخرها أنه في ذلك لا يعتني بغير قول السلف فيقول :

لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ « قَوْلِ السَّلَفِ » مُوَافِقًا أَيْمَتِي وَسَلَفِي

○ وأما السبب الباعث عليها : فيوضحه السفاريني بقوله : « قد كان في

سنة ثلاث وسبعين بعد المائة وألف طلب مني بعض أصحابنا النجديين أن أنظم

أمهات مسائل اعتقادات أهل الأثر في سلك سهل لطيف معتبر ؛ ليسهل على

المبتدئين حفظه ، وتنفعهم معانيه ولفظه ، وذلك بعد قراءتهم علينا من

مختصرات العقائد جملة : كـ « لمعة الإمام الموفق » ، و « مختصر نهاية

المبتدئين » لشيخ مشايخنا البدر البلباني ، و « العين والأثر » للشيخ عبد الباقي

والد أبي المواهب ، فابتهج قلبه بما أوقفناه عليه من الفوائد فتعلت باشتغال

البال وتشويش الخاطر باللبال^(١) ، وتشتت الأفكار ، وتغير الأطوار فألح

بالسؤال والالتماس ، وقال : مافي فراغك عن هذه الخواطر واشتغالك بهذا

المطلوب الحاضر مُدّة من بأس ، فلما لم يندفع بالاندفاع ، ولم يفد التعليل

لهذا الطالب المتناع^(٢) ، نظمت أمهات مسائل عقائد السلف في سمط عقد

أبهي من اللآلي البهية ، وسميتها « الدرّة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية »

وعدتها مائتا بيت وبضعة عشر^(٣) ، وتكفي وتشفي من معظم الخلاف الذي

ذاع وانتشر » إه^(٤)

(١) اللبال : شدة الهم والوساوس

(٢) المتناع : الالتئاع : الاحتراق من الهم .

(٣) يلاحظ أن عدد الأبيات حسب ما جاء في « لوامع الأنوار » ٢١٠ بيتًا .

(٤) مقدمة « لوامع الأنوار » (١ / ٢ ، ٣) .

الفصل الثاني

شروحها ومختصراتها

١ - « لَوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ ، وَسَوَاطِعُ الْأَسْرَارِ الْأَثَرِيَّةِ ؛ لشرح الدِّرَةِ الْمُضِيَّةِ فِي عَقْدِ الْفِرْقَةِ الْمَرَضِيَّةِ » للسِّفَارِينِيِّ .

وهو شرح الناظم نَفْسُهُ ؛ ذلك الشَّرْحُ الَّذِي سَلَكَ فِيهِ مُؤَلِّفُهُ مَسْلَكَ الْإِطْنَابِ وَالتَّطْوِيلِ كَمَا يَقُولُ الشَّيْخُ ابْنُ مَانِعٍ^(١) ، وَهُوَ يُعَدُّ شَرْحًا مَبْسُوطًا مُثَبَّتًا كَافِيًا كَمَا يَقُولُ الشَّيْخُ ابْنُ سَلُومٍ^(٢)

وَيَكْفِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى نَفَاسَةِ هَذَا الشَّرْحِ أَنَّ الشَّارِحَ هُوَ النَّازِمُ ، وَهُوَ أَدْرِيٌّ بِمَا نَظَّمَ فَصَاحِبُ الدَّارِ أَدْرِيٌّ بِالَّذِي فِيهَا ، وَأَهْلُ مَكَّةِ أَدْرِيٌّ بِشَعَابِهَا وَهَذَا هُوَ مَا دَفَعَ طُلَابَهُ لِلِإِلْحَاحِ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ مَا نَظَّمَهُ لَهُمْ .

* يَقُولُ الْعَلَامَةُ السِّفَارِينِيُّ : « ثُمَّ بَعْدَ تَمَامِ نَظْمِهَا ، وَالْفَرَاغِ مِمَّا أَوْدَعَ فِي ضَمْنِهَا مِنْ عِلْمِهَا ، أَلْحَ الْمَذْكُورِ وَإِخْوَانِهِ وَذَوْوِهِ وَخِلَّانِهِ عَلَى تَصْنِيفِ شَرْحِ لِهَذَا الْعَقْدِ الَّذِي شَفَا وَأَبْرَى ، وَقَالُوا : صَاحِبُ الْبَيْتِ بِالَّذِي فِيهِ أَدْرِيٌّ ، فَتَجَشَّمَتْ تِلْكَ الْمَسَالِكُ الْوَعْرَةَ ، وَالْمَدَارِكُ الَّتِي تَقَاعَسَ عَنْ إِدْرَاكِ حَقَائِقِهَا غَيْرِ الْأَلْمَعِيَّةِ الْمَهْرَةِ .. »^(٣)

* وَصَفَهُ ابْنُ سَلُومٍ بِقَوْلِهِ : « كِتَابٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ »^(٤) .

- (١) « الكواكب الدرية » ص (٤) .
- (٢) مقدمة « مختصر لوامع الأنوار » .
- (٣) « لوامع الأنوار البهية » ص (٣) .
- (٤) مقدمة « مختصر لوامع الأنوار » .

* وفي « الشَّحْبِ الوَابِلَةُ »^(١) قال « ذلك الشَّرْحُ الحَافِلُ العَظِيمُ الفَوَائِدُ ، الجَم العَوَائِدُ » .

* وقال ابن شطي : « هذا الكتاب من أعظم كتب الشيخ الدَّالَّة على سعة علمه وقوة حجته »^(٢) .

* ويتميز هذا الشرح بالتوسع والإطالة في سَرْدِ التَّصُوصِ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ والآثارِ لِتَأْيِيدِ مَذْهَبِ السَّلْفِ ، كما يَتَمَيَّزُ بِإِيْرَادِ مَذَاهِبِ المُخَالِفِينَ لَهُمُ والرَّدِ عَلَيْهِمُ وَقَدْ نَقَلَ فِيهِ عَن كُتُبِ وَمَصَادِرِ فِي عَقِيدَةِ السَّلْفِ بَعْضُهَا لَا يَزَالُ مَخْطُوطًا مِثْلَ « نَهَايَةِ المَبْتَدِئِينَ » لِابْنِ حَمْدَانَ الحَنْبَلِيِّ وَغَيْرِهِ .

* كما أن هذا الشَّرْحُ النَفِيسُ يُعَدُّ هُوَ المَرْجِعُ الأوَّلُ لِكُلِّ مَنْ أَتَى بَعْدَهُ مِنَ شَارِحٍ وَمَخْتَصِرٍ وَمُحَشِّيٍّ .

* ذَكَرَ هَذَا الشَّرْحُ كُلَّ مَنْ تَرَجَمَ لِلسَّفَارِينِيِّ ، وَقَدْ سَمَّاهُ المُرَادِيَّ وَابْنَ شَطِيٍّ^(٣) بِـ « سَوَاطِعِ الآثَارِ الأَثَرِيَّةِ بِشَرْحِ مَنظُومَتِنَا المُسَمَّاةِ بِالدَّرَةِ المُضِيَّةِ » .

* طَبِعَ هَذَا الشَّرْحُ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣٢٥ هـ بِمَطْبَعَةِ المَنَارِ وَتَوَالَتِ الطَّبَعَاتُ المَصَوَّرَةُ عَلَى هَذِهِ الطَّبَعَةِ ، وَهُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى عِنَايَةٍ وَتَحْقِيقٍ ، يَسَّرُ اللهُ ذَلِكَ .

٢ - « الكَوَاكِبُ الدَّرِيَّةُ لِشَرْحِ الدَّرَةِ المُضِيَّةِ فِي عَقْدِ أَهْلِ الفِرْقَةِ

المرضية » : للعلامة الأستاذ الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع .

طبع بتحقيقنا بمكتبة أضواء السلف بالرياض .

(١) ص (٢ / ٨٤١) .

(٢) « مختصر طبقات الحنابلة » ص (١٤١) .

(٣) « سلك الدرر » (٤ / ٣١) ، و « مختصر طبقات الحنابلة » ص (١٤١) .

٣ - « حاشية الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية » للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله .

يقول في مقدمتها : « فإنه لما عزم من وُقِّقَ لِبَيْتِ العلوم الدينية على نشر هذه العقيدة الجليلة المتضمنة لجل عقائد الفرقة المرضية ، طلب مني أن أكتب عليها حاشية وجيزة عُجْالة ، فأجَبْتُهُ إلى ذلك رَجَاءَ الثُّبُوتِ من الله ، والاندراج في سلك أهل السنة والجماعة ، ونَبَّهتُ عَلَيَّ مَا خَالَفَ الْمُصَنِّفُ فيه مذهب السلف لتكون خير بضاعة ، وعرضتها على عالم الوقت المجتهد الثَّبتُ الشَّيْخُ محمد بن الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ وَعَلَى غيره من العلماء الأفاضل ، فجاءت بحمد الله غرة للطَّالِبِينَ ، وَاضحة للرَّاعِيينَ ، مُؤَيِّدة بالبراهين ، طبق عقيدة السلف » (١) اه .

طبعت هذه الحاشية بمطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٦٤ هـ .

٤ - « شَرْحٌ لِلشَّيْخِ محمد الصَّالِحِ العثيمين » .

فقد شرع حفظه الله من زمن في شرحه بالمسجد الكبير بعنيزة . ولم يقع لي من هذا الشرح إلا ١٩ شريطاً فيها شرح للمقدمة والباب الأول ووقف عند بداية الباب الثاني ، يسر الله إكماله .

○ ومن مُختصراته :

١ - « مُختصر لَوَامِعِ الأنوار البهية » . للشيخ العلامة محمد بن علي

ابن سلوم التميمي المتوفى سنة ١٢٤٦ هـ .

(١) مقدمة « حاشية الدرّة المضية » لابن قاسم .

* طبع بتحقيق الشيخ محمد زهري النجار ، وعليه بعض التعليقات المأخوذة من التعليقات على « لوامع الأنوار البهية » المطبوع .

والناظر في هذا المختصر يجد أن ابن سلوم لم يُضف إليه شيئاً وقد أشار إلى ذلك بقوله في مقدمته : « وليس لي فيه من تَقْدِيم ولا تَأخير »^(١) .

* وَعَلَّل سبب اختصاره للكتاب بقوله : « ولكن لقصور الهمم وكثرة الاشتغال ، تميل النفوس للاختصار خشية الإملال ، فسألني بعض المحبين أن أختصره ، وأنتقي فوائده ودرره ، فأجبتُه مع اعترافي بالقصور »^(٢) .

* قال الشيخ بكر أبو زيد^(٣) : « قال شيخنا ابن بَشَّام عن « مختصر عقيدة السفاريني » : وهو أحسن مُختصر لهذا الشرح المَطْوَّل^(٤) وقد فرغ من اختصاره عام ١٢٢٧ هـ ، وقد طبع الآن » .

ثم ذكر من مؤلفاته : « المنح الإلهية اختصار شرح الدرر المضية عقد الدررة المرضية » . مكتوب سنة ١٢٢٧ هـ في المكتبة الوطنية بعينزة أيضًا ، ولدى شيخنا ابن بَشَّام منه نسخة مهمة ... وغير ذلك مما يطول ذكره » .

فلا أدري هل هذا مختصر آخر أم هو نفس هذا المختصر السابق !؟

٢ - « مُختصر شرح عقيدة السفاريني » : للعلامة حَسَن بن عُمر بن

مَعْرُوف بن شَطِيٍّ المتوفى سنة ١٢٧٤ هـ .

(١) ، (٢) مقدمة « مُختصر لَوَامِع الأنوار البهية » لابن سلوم .

(٣) في تعليقه على « الشَّحْب الوابِلة » (٣ / ١٠١١) .

(٤) وفي رأبي أن شرح الشيخ محمد بن مانع أفضل منه ، لما اشتمل عليه شرحه من إضافات ،

* قال « ابن حميد المكي » : « في نحو ثلثها »^(١) اهـ .

فرغ من اختصاره يوم الاثنين التاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٧٤ هـ .
وقد طبع هذا الشرح بدمشق ولم أطلع عليه ومنه نسخة بدار الكتب المصرية
تحت رقم (٢٠٠٨١ ب) بخط رشيد بن عبد المحسن النجدي الحنبلي ، فرغ من
كتابتها يوم الجمعة السادس عشر من شهر رجب سنة ١٢٩٤ هـ على هامشها
المنظومة المذكورة وبعض تقييدات في ١١٤ ورقة^(٢) .

٣ - « مختصر عقيدة السفاريني » : للشيخ الفقيه على المنصور الكرمي
المتوفى سنة ١٣١٥ هـ . ذكره ابن شطي^(٣) .

□ وما كتب على « لوامع الأنوار البهية » من تنبيهات وتعليقات :

١ - « تعليقات على شرح الدرّة المضية شرح عقيدة السفاريني »
للشيخ عبد الله البابطين المتوفى سنة ١٢٨٢ هـ .
راجع : « مشاهير علماء نجد »^(٤) .

٢ - « تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المتدعة
الوخيمة » للشيخ سليمان بن سحمان .
طبع بمطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٣ هـ .

○○○○

(١) « السحب الوابلة » (١ / ٣٦١) .

(٢) « فهارس مخطوطات دار الكتب » (٣ / ٣٧) .

(٣) « مختصر طبقات الحنابلة » ص (١٧٤) .

(٤) ص (٢٣٨) .

الفصل الثالث

نسخها وطبعاتها السابقة

□ هل لنظم الذرة المضية أكثر من نسخة ؟

الناظر في شرح السفاريني لمنظومته يظهر له بوضوح ؛ أنه اعتمد أكثر من نسخة وبالاستقراء والتتبع نستطيع أن نُؤكِّد ما نقول .

○ فعند قوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ الْبَاقِي مُسَبِّبِ الْأَسْبَابِ وَالْأَرْزَاقِ

* قال السفاريني : « مسبب الأسباب » وفي نسخة : « مُقَدِّرُ الْأَجَالِ » ، وهي أولى لأمرين :

الأول : أن المقدر من صفات أفعاله المعبر عنها بالفواضل ، وفي نسخة « بدل الآجال » : « الأقدار » وهي أعم

الثاني : الدلالة على تقدير الآجال ... »^(١) اهـ .

○ وعند قوله :

وَمَا أَتَى فِي النَّصِّ مِنْ « أَشْرَاطٍ » فَكُلُّهُ حَقٌّ بِلَا شِطَاطٍ

* قال السفاريني : « فكله : أي الذي أتى في النص من أشرط الساعة ، وفي نسخة : « كلها » أي الأشرط »^(٢) اهـ .

(١) « لوامع الأنوار » (١ / ٤٠ ، ٤١) بتصرف .

(٢) « لوامع الأنوار » (٢ / ٧٠) .

○ وعند قوله :

وَلَا غِنَى لِأُمَّةٍ إِلَّا فِي كُلِّ نَفْسٍ كَانَ عَنَ « إِمَامٍ »
 * قال السِّفَارِينِي : « وفي نسخة : « مللة » بدل « أمة » وهي بكسر الميم
 الشريعة ، أو الدين »^(١) اه .

○ وعند قوله :

فَاضْبِرْ وَزَلْ بِـ « الْيَدِ » وَ « اللَّسَانِ » لِـ « مُنْكَرٍ » وَاحْذَرْ مِنَ التَّقْصَانِ
 * قال السِّفَارِينِي : « لمنكر » متعلق بـ « زل » وفي نسخة بدل « زل » :
 « زد » أي اطرده وامنع للمنكر باليد واللِّسان »^(٢) اه .

○ وعند قوله :

مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ وَالنَّصِّ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
 * قال السِّفَارِينِي : « كالنَّصِّ ، كما هو في نسخة وهي أولى وأحرى »^(٣) اه .
 فدل ما أورده هنا على أن السِّفَارِينِي نَظَرَ فِي نَظْمِهِ وَعَدَّلَ فِيهِ .
 وهذا الكلام قررناه من خلال شرح السِّفَارِينِي لنظمه ، وإلا فإن النسخ الخطية إذا
 توفرت تزيد الأمر إيضاحاً وتؤكد ، وللأسف لم يتوفر لي منها شيء^(٤) .

(١) لوامع الأنوار (٢ / ٤١٩) . (٢) لوامع الأنوار (٢ / ٤٢٨) .

(٣) « لوامع الأنوار » (٢ / ٤٥٢) .

(٤) يجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة الحُصُولِ عَلَى صور النسخ الخطية من مكاتب البلدان الإسلامية
 والعربية قد يُواجهها صُعُوبات من القائمين على هذا الأمر من تعقيدات وطلبات تجعل الباحث في
 حيرة ، زعموا أنهم يوضعوا هذه القيود منعاً للتَّجَارِ ، ولم يعلم هؤلاء أنهم فتحوا باب الاتِّجَارِ أَمَامَ
 الموظِّفين المرتشيين ، وفي الوقت الذي تُيسَّر فيه كثيرًا من البلدان الأجنبية السبيل للحصول على
 صور المخطوطات من مكاتبها . !!!

□ الطُّبَعَاتُ السَّابِقَةُ لِنَظْمِ « الدُّرَّةُ الْمُضِيَّةُ » :

لم يقع لي من طبعات « نظم الدررة المضية » إلا طبعة واحدة ، باعتناء عبد العزيز بن سليمان الهبدان . طبعة مكتبة الصفحات الذهبية .

وقد نقل عليها بعض تعليقات مما وُضِعَ على شرحه « لوامع الأنوار » للشيخين : الباطنين ، وابن سحمان . ولا بأس أن أُنبِّهَ عَلَى ما في هذه الطبعة من أخطاء لاسيما وهي المنتشرة بين أيدي الطلبة .

○ فمما يُؤخذ على هذه الطبعة :

١ - الأخطاء الطباعية : ومن أخطَرها : السَّقْطُ ، حيث سقط من النَّظْمِ المطبوع بيتين^(١) . وهذان البيتان في الشُّفاعة وهما :

١١٩ - فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُضْطَمِّطِ

كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الْوَفَا

١٢٠ - مِنْ عَالِمِ كَالرُّسْلِ وَالْأَبْرَارِ

سِوَى الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الْأَنْوَارِ

★★★★

٢ - التعليق الخاطئ : فإن المعنى علَّقَ على أحد الأبيات بكلام لا يَسْتَنَدُ إِلا إلى الرَّأْيِ المجرّد عن الدَّلِيلِ .

* فعند قول السِّفَارِينِي فِي اشتراط القُرْشِيَّةِ فِي الإِمَامَةِ العُظْمَى : قال : « ليس شرطاً أن يكون قريشياً كما قال المؤلف إنما الشرط أن يكون من أهل الإيمان

والعدالة ، لأن النسب لا يُقَدَّم شيئاً ولا يؤخر بل الميزان التقوى ... »^(١) اه !!
والجواب عن هذا :

أولاً : المَعْلُق يتكلم في الدِّين بالتخصيص والظن ، وفي تناوله لهذه المسألة لم يرجع إلا لاجتهاده الشَّخصي البعيد كل البعد من الكتاب والسنة .
فالحكم بالرأي في قضية خطيرة مثل هذه دون استناد إلى دليل من كتاب أو سنة صحيحة يَدُلُّك على مدى الهُوَّة التي وقع فيها المَعْلُق .

ثانياً : الناظم عندما أشار إلى هذا الشرط ؛ إنما هو يُقَرِّر مذهب أهل السنة والجماعة المستند إلى الأحاديث المتواترة الواردة في هذا الشأن .
ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « الأئمة من قُرَيْش » .

وقوله أيضاً : « لا يَزَالُ هذا الأمر في قُرَيْش ما بَقِيَ اثنان »^(٢) .

ثالثاً : إن جماهير المسلمين قاطبة ؛ ذهبوا إلى اشتراط هذا الشرط في الإمام الأعظم ووقع الإجماع على ذلك من الصحابة والتابعين وبه قال الأئمة الأربعة ، ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من « الخوارج » وبعض « المعتزلة » وبعض « الأشاعرة » .

* وممن نقل الإجماع على هذه المسألة الإمام النووي في « شرحه لمسلم » حيث قال : « هذه الأحاديث وأشباهاها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن

(١) ص (١٦) من هذه الطبعة .

(٢) وممن صرَّح بتواتره الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١ / ٤٠٣) ، وراجع : « السنة » لابن

أبي عاصم (١٠٠٩ - ١٠٢٩) .

الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة » اه^(١)

* وممن حكى الإجماع أيضًا : القاضي عياض ، والماوردي والايحي في « المواقف » وابن خلدون في « المقدمة » وأبو حامد الغزالي في « فضائح الباطنية » وغيرهم^(٢) .

* يقول الشيخ محمد رشيد رضا : « أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والعقل والفعل ، رواه ثقات المحدثين ، واستدل به المتكلمون وفقهاء مذهب السنة كلهم ، وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وإذعانهم لبني قريش ثم إذعان السواد الأعظم من الأمة عدة قرون »^(٣) اه .

ثالثًا : ومما ينبغي أن يُعلم أن أهل السنة لم يُقصرها على نوع بعينه من قريش ، وإنما كان من انتسب إلى قريش جازت له الإمامة إذا توافرت شروطها الأخرى ، وهناك من المبتدعة من قصرها على فرع معين ، فقصرها الرافضة على بني هاشم في على رضي الله عنه ثم ولده من بعده ، ثم اختلفوا مذاهب شتى بعد ذلك^(٤) .

أفيصح مع هذا أن يُحكّم بالهوى والرأي في قضيه بُت فيها الأمر وانعقد عليها إجماع المسلمين !!^(٥)

(١) « شرح النووي لمسلم » (١٢ / ٢٠٠) .

(٢) « الإمامة العظمى » للدميحي ص (٢٧٣) .

(٣) « الخلافة العظمى » للشيخ رشيد رضا ص (١٩) .

(٤) « الإمامة العظمى » للدميحي ص (٢٨٤) .

(٥) ومثل هذا القول ما قاله الشيخ محمد الغزالي رحمه الله في كتابه « سر تأخر العرب والمسلمين » ص

(١٤) : « ومع أنني أذهب في كثير من أحكامي على الأمور مذاهب غير ما يرى الشيعة فلست =

* ورحم الله أبو بكر بن أبي داود إذ يقول في قصيدته في « السنة »^(١)
 ودَعَّ عَنْكَ آراءَ الرِّجَالِ وَقَوْلِهِمْ
 فَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ أَزْكَى وَأَشْرَحُ

○ ○ ○ ○

= أُعِدُّ رأْيِي يَأْتُمُ المَخَالِفَ لَهُ ، وَكذلك مَوْقِفِي بِالنسبة لبعض الآراء الفقهية بين السنة .
 خذ مثلاً : القول باختيار الخليفة : إن إخواننا الشيعة يرون ضرورة انتخابه من بيت النبوة
 ويرى إخواننا السنة : أنه يكون من قريش .

والرأي عندي !! أن زعيم المسلمين لا ينميه بيت معين ، ولا قبيلة وأن أكفأ الناس أحق بقيادهم من
 غيره دون نظر إلى نسب أو جنس ، لكن ما قيمة هذا الخلاف « اهـ . وراجع الرد عليه في كتابنا :
 « جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله » ص (٤٢١ - ٤٢٣) .

(١) « لوائح الأنوار السننية » (٢ / ٣٥٩ - ٣٦١) .

الفصل الرابع

الماخذ عليها

حينما نتحدث عن المآخذ التي أُخِذت على « نظم الدرّة المضيّة » فلا يَظُنّ ظان أننا نَتَصَيّدُ الأخطاء للعلماء ، أو أنّ هذه التَعَقُّبات دَرِيعةٌ ووسيلةٌ للأغمار والأحداث للطَّعن والتَّجرؤ عليهم .

ولكن حَدِيثُنَا عنهم يكون مع اعترافنا بِفَضْلِهِم وَعِلْمِهِم ، مع الإنصاف والتقدير ، والتماس المعاذير .

* وما أحسن ما قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم عند قول « السّفاريني » .

وَمِنْ هُنَا نَظَّمْتُ لِي « عَقِيدَةَ »

« أَرْجُوزَةً » وَجِيْزَةً مُفِيْدَةً

قال : « وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللهُ ، وإن كان أدخل فيها من آراء المتكلمين ما لَعَلَّهُ لم يتفطن إليه مما سَنَبَّهَ عليه إن شاء اللهُ تعالى ، ويقَعُ كثيرًا من غيره يذكرون عبارات لم يتفطنوا إليها ، ولو نُبِّهوا لتنبهوا لذلك » (١) اهـ .

قلت : وهذا هو حُسنُ الظَّنِّ بِالْعُلَمَاءِ .

وهذه هي طريقة المُنْصِفِينَ من أهل العلم : أنهم يردون الجمل المُتَشَابِه من كلام العالم مما يحتمل ويحتمل إلى المُفَسِّرِ الصَّرِيحِ الواضح المُحَكِّمِ من كلامه في مصنفاته الأخرى ، فيتضح حينئذ : أنه لم يقصد ذلك المعنى المخالف لِذَهَبِ السَّلَفِ .

(١) مقدمة : « حاشية ابن قاسم على السّفارينية » ص (٤) .

والإمام السِّفاريّني رحمه الله كان على معتقد أهل السنة والجماعة في الجملة وقد أبان عن ذلك في مُصنَّفاته .

* يقول رحمه الله : « وقد عَلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثْمَتِهَا إِثْبَاتٌ مَا أُثْبِتَهُ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ ، وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ ، وَكَذَلِكَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ ، مَعَ مَا أُثْبِتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ إِحْدَادٍ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَلَا فِي الْآيَاتِ ، فَإِنَّهُ تَعَالَى ذَمُّ الْمُلْحِدِينَ فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ » (١) اهـ .

ومع هذا ، فقد أُحِذَّتْ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمَأْخُذِ التِّي خَالَفَ فِيهَا عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، مُتَأَثِّرًا بِعِبَارَاتِ بَعْضِ أَهْلِ الْكَلَامِ .

* يقول الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ عَنِ نَظْمِ السِّفَارِيِّنِيِّ وَتَسْمِيَتِهِ بـ : « الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية » : « الأمر كما ذكر (٢) في كثير من الوجوه ، أمّا في بعض الوجوه فلا ؛ فَإِنَّهُ دَخَلَهَا مِنْ عَقَائِدِ الْأَشْعَرِيَّةِ مَا دَخَلَهَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى غَيْرِهِ » (٣) اهـ .

○ وأكثر هذه العبارات ، هو من العبارات المجملة الموهمة ، المطلقة المحتملة لمعنيين ؛ حقٌّ وباطل . والنزاع لا ينفصل إلا بتفصيل تلك المعاني ، وتنزيل ألفاظها عليها ، فالمسائل العقديّة ينبغي أن تكون واضحة كوضوح الشمس .

○ فمن العبارات المجملة الموهمة المطلقة المحتملة لمعنيين حق وباطل : قول الناظم رحمه الله عن « الصفات والأفعال » :

(١) « لوامع الأنوار » (١ / ١٢٩) وراجع أيضًا : « لوائح الأنوار السنية » (١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٢) أي في تسميتها .

(٣) « فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ » (١ / ٢٠١) .

٥١ - فَمُرَّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذُّكْرِ

مِنْ غَيْرِ « تَأْوِيلٍ » وَغَيْرِ « فِكْرِ »

* قوله : (فَمُرَّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذُّكْرِ) : يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وَأَيْضًا فَقَوْلُهُمْ : « أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ » يَقْتَضِي إِبْقَاءَ دَلَالَتِهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ ، فَإِنِ جَاءَتْ أَلْفَاظًا دَالَّةً عَلَى مَعَانِي ، فَلَوْ كَانَتْ دَلَالَتُهَا مَنْفِيَةً لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ : أَمَرُوا لَفِظُهَا ، مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهَا غَيْرُ مَرَادٍ ، أَوْ أَمَرُوا لَفِظُهَا مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُوَصَّفُ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ حَقِيقَةٌ ، وَحَيْثُذ ؛ فَلَا تَكُونُ قَدْ أَمَرَتْ كَمَا جَاءَتْ . وَلَا يُقَالُ حَيْثُذ : بَلَا كَيْفَ ، إِذْ نَفِي الْكَيْفِ عَمَّا لَيْسَ بِثَابِتٍ لُغَوً مِنَ الْقَوْلِ »^(١) اهـ .

* قال الشيخ عبد الله البابطين رحمه الله : « وَأَمَّا قَوْلُهُ : (مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَغَيْرِ فِكْرِ) فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ التَّأْوِيلَ يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ :

الأول : ما اشتهر عند كثير من المتأخرين ، وهو أنه صرف اللفظ عن ظاهره وهو صحيح إن كان بدليل وباطل إن كان بغير دليل .

والمعنى الثاني : أنه ما يؤول إليه الأمر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ وقوله عن يوسف قال : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

والمعنى الثالث : التفسير ، ومنه ما يقوله ابن جرير رحمه الله في مثل القول في تأويل قوله تعالى ، أي في تفسير قوله تعالى .

والمؤلف رحمه الله تعالى إن أراد بنفي التأويل المعنى الأول فصحيح ، فإن أهل السنة لا يَصْرِفُونَ نُصُوصَ الصِّفَاتِ عَنْ مَعْنَاهَا الظَّاهِرَ مِنْهَا بَلَا دَلِيلٍ .

(١) « مجموع الفتاوى » (٥ / ٤١ ، ٤٢) .

وأما إن أراد المعنى الثالث : فغير صحيح ، فإن أهل السنة ما زالوا يفسرون أسماء الله تعالى وَيُؤَيِّنُوا أقسامها من غير تكليف ولا تمثيل وكم لهم من مصنف في شرح أسماء الله الحسنی وبيان معانيها دون كفيتهها .

وأما إن أراد المعنى الثاني من التأويل ، وهو ما يؤول إليه الشيء فهذا فيه تفصيل : - فإن أراد نفي معرفة ما يؤول إليه من الكيفية ، فصحيح ، فإن أحداً لا يعلم كيفية صفات الباري .

- وإن أراد نفي معرفة ما تؤول إليه من المعنى فغير صحيح فإننا نعرف معاني أساء الله وصفاته وإن كنا لا نحيط بذلك .

وأما قوله : (وغير فكر) فإنه قد صرح في الشرح كما ترى ؛ بأن المراد : وغير فكر في معناها فإن أراد بالمعنى الكيفية وهو بعيد - فصحيح فإننا لن نفكر في الكيفية ، لأن ذلك تفكير فيما لا سبيل إلى الوصول إليه ، فإن الشيء يستحيل معرفته إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو خبر الصادق عنه ، وأما إن أراد بمعناها الوصف اللائق بالله فغير صحيح ، فإننا نفكر في ذلك ونتأمله ونتعبد لله به ^(١) .

○ ومن العبارات الخاطئة التي لا تحتمل الصواب : قوله :

٦٥- وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ الْوَرَى

مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُزْمٍ جَرَى

فهذه العبارة ليست من قول السلف ، ولا هي من الثناء على الله ، فإنه

(١) وراجع : ما نقلناه من تعليق للعلامة الباطنين ، وابن سحمان . « الكواكب الدرية » (١١٧) .

سبحانه حرّم الظلم على نفسه ، والنصوص النافية للظلم تثبت العدل في الجزاء وأنه لا يبخس عاملاً عمله^(١) ...

○ ومن العبارات والألفاظ التي لم ينطق بها السلف وأن الأولى تركها قول الناظم :

٤٣ - وَلَيْسَ رَبَّنَا بِ « جَوْهَرٍ » وَلَا

« عَرَضٍ » وَلَا « جِسْمٍ » تَعَالَى ذُو الْعَلَا

فهذه الألفاظ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية لم ينطق بها أحد من السلف والأئمة فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفيًا ولا إثباتًا ولا بالجواهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات مجملة لا تحق حقًا ولا تبطل باطلا^(٢).

○ ومن الأبيات المنتقدة قول الناظم :

٢٠٧- مِنْ لَازِمٍ لِكُلِّ أَرِيَابِ الْعَمَلِ

تَقْلِيدُ حَبِيرٍ مِنْهُمْ فَاسْمَعُ تَحَلُّ

* قال الشيخ ابن مانع : « فالواجب على كل مكلف إذا بلغه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله وفهم معنى ذلك ؛ أن ينتهي إليه ويعمل به وإن خالفه من خالفه ، كما قال تعالى : ﴿ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء ... ﴾ [الأعراف : ٣] »^(٣) اهـ .

(١) راجع : مانقلناه من تعليق للباطين ، وابن سحمان ، وابن قاسم « الكواكب الدرية » (١٤١) .

(٢) راجع : ما نقلناه من تعليق لابن سحمان . « الكواكب الدرية » (٨٢) .

وراجع أيضًا أبيات : (١ ، ٣٤ ، ٤٤) والتعليق عليها .

(٣) راجع : ما نقلناه عن الشنقيطي عند هذا الموضع . « الكواكب الدرية » (٤٠٠) .

إلى غير ذلك من العبارات والألفاظ التي تحتاج إلى إيضاح مما يراه القارئ في هذا الشرح فيما نقلناه من تعليقات العلماء في مواضعها .



الفصل الخامس

ترجمة الناظم ، العلامة السفاريني ،

○ مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن سَالِمِ بن سُلَيْمَانَ السَّفَارِينِي ، أَبُو الْعَوْنِ كَمَا قَالَهُ تَلْمِيذُهُ الْكَمَالُ الْغَزِّيُّ (١) .

○ مُفْتِي الشَّافِعِيَّةِ بِدِمَشْقَ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ - عَلَى مَا قَالَهُ تَلْمِيذُهُ الْعَلَامَةُ الْبَارِعُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ مُرْتَضَى الْحَنْفِيِّ فِي « شَرْحِ الْقَامُوسِ » (٢) .

○ شَمْسُ الدِّينِ الْعَلَامَةُ الْفَهَامَةُ ، الْمُسْنِدُ ، الْحَافِظُ ، الْمُتَّقِنُ .

نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ شَيْخِ مَشَايِخِي الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ سَلُومٍ مَا نَصَّهُ (٣) :

○ « وُلِدَ سَنَةَ ١١١٤ هـ بِقَرْيَتِهِ « سَفَارِينَ » .

○ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ صَغِيرًا ، وَحَفِظَهُ وَأَثَقَنَهُ .

○ ثُمَّ قَدِمَ دِمَشْقَ ، فَقَرَأَ الْعِلْمَ فِي الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ ، عَلَى مَشَايِخِ فُضَلَاءَ وَأَثَمَةِ نُبَلَاءَ ، مَا بَيْنَ مَكِّيَّيْنِ ، وَمَدَيِّيَّيْنِ وَشَامِيِّيْنِ ، وَمِصْرِيِّيْنِ .

وَذَكَرَهُمْ فِي « إِجَارَتِهِ الْكُبْرَى » (٤) لِلْسَّيِّدِ مُحَمَّدِ مُرْتَضَى .

* فَمِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ ، وَالْفَرَائِضِ ، وَالْأَصْلِيَّاتِ :

(١) « الثّبت الأكل » ص (٣٠١) .

(٢) « تاج العروس » (١٢ / ٤٧) : (سفر) .

(٣) راجع : « مقدمة مختصر لوامع الأنوار البهية » لابن سلوم ص (ج - ز) .

(٤) من هذه الإجازة نسخة خطية في مكتبة الموسوعة الفقهية في وزارة الأوقاف بالكويت برقم

(٣٤٤) وتقع في ٢٢ ورقة .

- ١- العَلَامَةُ خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ شَيْخُ الْمَذْهَبِ فِي عَصْرِهِ وَمَصْرِهِ : الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ التَّغْلِبِيُّ (١) .
 - ٢- وَالشَّيْخُ مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ الْحَقِّ اللَّبِيدِيِّ .
 - ٣- وَالشَّيْخُ عَوَّادُ بْنُ عُبَيْدِ الْكُورِيِّ .
 - ٤- وَالشَّيْخُ طَهْ بْنُ أَحْمَدَ اللَّبِيدِيِّ .
 - ٥- وَالشَّيْخُ مُصْطَفَى بْنُ الشَّيْخِ يُوسُفَ الْكَرْمِيِّ .
 - ٦- وَالشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحِيمِ الْكَرْمِيِّ .
 - ٧- وَالْمَعْمَرُ السَّيِّدُ هَاشِمٌ . الْحَنْبَلِيُّونَ .
- * وَفِي أَنْوَاعِ الْفُنُونِ :

٨- العَلَامَةُ الْفَهَامَةُ : الشَّيْخُ عَبْدُ الْغَنِيِّ النَّابُلِسِيُّ (٢) ، صَاحِبُ الْبَدِيعِيَّاتِ الْمَشْهُورَةِ التَّالِيفِ الْجَلِيلَةِ .

(١) أبو التقي ، ولد بدمشق سنة ١٠٥٢ هـ وتخرج عليه جماعة من الحنابلة وغيرهم من أجلهم العلامة السفاريني وقد أجازته سنة ١١٣٥ هـ ، له مصنفات منها : « شرح دليل الطالب في مذهب الحنابلة » وغيره ، توفي سنة ١١٣٥ هـ .

ترجمته في : « سلك الدرر » (٣ / ٥٨ ، ٥٩) ، و « النعت الأكمل » (٢٧٣) .
 (٢) هو : الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني الحنفي الدمشقي ، ولد ونشأ في دمشق ، ورحل إلى بغداد ، وعاد إلى دمشق واجتمع به محمد السفاريني في دمشق فقرأ عليه « الأربعين النووية » و « ثلاثيات البخاري » و « ثلاثيات الإمام أحمد » ، وحضر دروسه في التفسير . له تصانيف عديدة منها : « ذخائر الموارث للدلالة على مواضع الحديث » ، و « تحقيق القضية في الفرق بين الرشوة والهدية » وغير ذلك ، مات بدمشق سنة ١١٣٤ هـ .

ترجمته في : « سلك الدرر » (٣ / ٣٠) ، و « تاريخ الجبرتي » (٤٦٨)

- ٩- وَالْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْمِنِينِي .
- ١٠- وَشَيْخُ الطَّرِيقَةِ السَّيِّدُ مُصْطَفَى الْبَكْرِي .
- ١١- وَالْعَلَامَةُ حَامِدُ أَفندي مُفتي الشَّامِ .
- ١٢- وَالْحَافِظُ مُحَمَّدُ حَيَاةِ السُّنْدِيِّ ثُمَّ الْمَدَنِيِّ .
- ١٣- وَالْمُعَمَّرُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَجْلُدُ الْحَنْفِيُّ .
- ١٤- وَالْمَلَّا إِيَّاسُ الْكُرْدِيُّ .
- ١٥- وَالْعَلَامَةُ إِسْمَاعِيلُ جِرَّاحِ الْعَجْلُونِيِّ^(١) .
- ١٦- وَالْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْغَزِّيُّ ، مُفتي الشَّافِعِيَّةِ .
- ١٧- وَقَرَيْبُهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْغَزِّيُّ ، الَّذِي تَوَلَّى الْإِفْتَاءَ بَعْدَهُ .
- ١٨- وَالشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ .
- ١٩- وَالشَّيْخُ سُلْطَانُ الْمَحَاسِنِيِّ ، خَطِيبُ الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ .
- وَعَظِيمُهُمْ ، وَأَجَازُهُ بِإِجَازَاتٍ ؛ مُطَوَّلَةٌ ، وَمُخْتَصِرَةٌ .
- وَبَرَعَ فِي قُنُونِ الْعِلْمِ ، وَجَمَعَ بَيْنَ الْأَمَانَةِ ، وَالْفِقْهِ وَالِدِّيَانَةِ وَالصِّيَانَةِ وَقُنُونِ الْعِلْمِ ، وَالصُّدُقِ ، وَحُسْنِ السَّمْتِ ، وَالْخُلُقِ ، وَالتَّعَبُّدِ ، وَطُولِ

(١) إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني الدمشقي أبو الفداء ، محدث الشام في أيامه ، مولده بـ « عجلون » سنة ١٠٨٧ هـ . له كتب منها : « كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » . لازمه السفاريني خمس سنين ، قرأ عليه في السيرة النبوية ، وفي الحديث ، توفي في دمشق سنة ١١٦٢ هـ .

ترجمته في : « سلك الدرر » (١ / ٢٥٩ - ٢٧١) ، ومقدمة « مختصر لوامع الأنوار » لابن سلوم

الصَّصَمِ عَنِ مَا لَا يَغْنِي .

○ وَكَانَ مَحْمُودَ السَّيْرَةِ نَافِذَ الْكَلِمَةِ ، رَفِيعَ الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ ، سَخِيَّ النَّفْسِ ، كَرِيمًا بِمَا يَمْلِكُ ، مُهَابًا ، مُعْظَمًا ، عَلَيْهِ أَنْوَارُ الْعِلْمِ بَادِيَةً وَصَنَّافَ تَصَانِيفَ جَلِيلَةٍ فِي كُلِّ فَنٍّ :

١- فَمِنْهَا : « الْعَقِيدَةُ الْفَرِيدَةُ »^(١) .

٢- وَ « شَرْحُهَا » : الْحَافِلُ الْعَظِيمُ الْفَوَائِدِ ، الْجَمُّ الْعَوَائِدِ ، مُجَلَّدٌ ضَخْمٌ^(٢) .

٣- « شَرْحُ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ » لِلضِّيَاءِ الْمَقْدِسِيِّ^(٣) .

٤- « نَفَاثُ الصَّدْرِ الْمَكْمَدِ بِشَرْحِ ثَلَاثِيَّاتِ الْمُسْتَدِّ » : وَعَدَدُهَا ٣٦٣ مُجَلَّدَانِ^(٤) .

٥- « شَرْحُ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ » : مُجَلَّدَانِ^(٥) .

(١) وهي المسماة بـ « الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية » : تقدم الكلام عليها .

(٢) والمسمى بـ « لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية » : مطبوع في مجلدين ؛ وتقدم الكلام عليه .

(٣) طبع بالمكتب الإسلامي سنة ١٣٨٠ هـ في مجلدين كبيرين .

وجاء في مقدمة السفاريني في هذه النسخة المطبوعة تسميته بـ « نفاث صدر المكمد وقوة عين الأرمد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد » ، وعدد الأحاديث فيه حسب تسلسلها في هذه الطبعة ٣٣١ حديثًا !!

(٤) سُمِّيَ فِي « سَلَكِ الدَّرَرِ » (٤ / ٣١) : « تَنَاضُلُ الْعَمَالِ بِشَرْحِ حَدِيثِ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ » .

(٥) وَالمُسَمَّى : « كَشْفُ الثَّامِ شَرْحُ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ » مَخْطُوطٌ مِنْهُ نَسْخَةٌ خَطِيَّةٌ بِالظَّاهِرَةِ بِدَمَشَقَ ، قَالَ الزَّرْكَلِيُّ : « وَعَلَى النُّسخَةِ إِجَازَةٌ بِخَطِّهِ ذَكَرَ فِيهَا مَوْلَفَاتِهِ إِلَى سَنَةِ ١١٦٩ هـ . » « الْأَعْلَامُ »

- ٦- « شَرْحُ نُورِيَّةِ الصَّرَصِرِيِّ » : فِي السِّيَرَةِ ، مُجَلَّدَانِ^(١) .
- ٧- « الْمَلْحُ الْغَرَامِيَّةِ ، شَرْحُ مَنظُومَةِ ابْنِ فَرِحِ اللَّامِيَّةِ »^(٢) .
- ٨- « شَرْحُ الدَّلِيلِ » : فِي الْفِقْهِ ، وَصَلَ فِيهِ إِلَى الْحُدُودِ^(٣) .
- ٩- « الْبُحُورُ الزَّاحِرَةُ فِي عُلُومِ الْآخِرَةِ » : مُجَلَّدَانِ^(٤) .
- ١٠- « تَحْيِيزُ الْوَفَا فِي سِيرَةِ الْمُصْطَفَى »^(٥) .
- ١١- « غِذَاءُ الْأَبَابِ بِشَرْحِ مَنظُومَةِ الْآدَابِ » : مُجَلَّدَانِ ؛ أُوْدَعَ فِيهِ مِنْ عَرَائِبِ الْفَوَائِدِ ، مَا لَا يُوجَدُ فِي كِتَابِ^(٦) .

(١) والمسمى : « معارج الأنوار في سيرة النبي المختار » ، قال السفاريني في « شرح ثلاثيات المسند » (٢ / ٧٨٩) : « ومعجزات النبي ﷺ لا تُحصى ، ودلائل نبوته لا تستقصى ، وقد أفردت بالتأليف وقد ذكرت طرفاً منها في كتاب « معارج الأنوار في سيرة النبي المختار » وهو شرح « نونية الصرصري » اه .

(٢) وهو شرح « لمنظومة ابن فرح اللامية » في مصطلح الحديث . طبع بدار ابن حزم ، باعتناء سامي جاهين .

(٣) والدليل هو كتاب « دليل الطالب » متن مختصر في الفقه الحنبلي للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ ، اختصره من « منتهى الإرادات » .

قال في « سلك الدرر » (٤ / ٣٢) : « لم يكمل »

(٤) طبع الجزء الأول منه في بومباي بالهند سنة ١٣٤١ هـ في مجلد .

(٥) وهو اختصار لكتاب « الوفا في أحوال المصطفى » لابن الجوزي ، وقد ذكره السفاريني في إجازته للسيد مرتضى الزبيدي . قال كما في مقدمة « مختصر ابن سلوم للأنوار البهية » : « ومن مشايخي بل من أكثرهم إليّ إقراء الشيخ إسماعيل بن الشيخ محمد بن جراح الجراحي العجلوني ، فقد لازمته خمس سنين ، وعرضت عليه كتابي الذي اختصرته من « الوفا » للحافظ ابن الجوزي وسميته « تحبير الوفا في سيرة المصطفى » فاستجاده وأثنى عليه ، وقال هذا في غاية التنقيح والتحرير ، ويفوق أصله بكثير » اه .

(٦) شرح نفيس جدًا ؛ شرح فيه « منظومة الآداب » لمحمد بن عبد القوي المرادوي المتوفى =

- ١٢- « دَرَارِي الدَّخَائِرِ شَرْحُ مَنْظُومَةِ الكَبَائِرِ »^(١) .
- ١٣- « قَزَعُ السَّيَاطِ فِي قَمْعِ أَهْلِ اللُّوَاطِ »^(٢) .
- ١٤- « الجَوَابُ المَحْرُزُ فِي كَشْفِ حَالِ الحَضِرِ وَالاسْكَندَرِ »^(٣) .
- ١٥- و « تُحْفَةُ النُّسَاكِ فِي فَضْلِ السُّوَاكِ » .
- ١٦- « التَّحْقِيقُ فِي بَطْلَانِ التَّلْفِيقِ » : رَدُّ بِهَا جَوَازَ التَّلْفِيقِ فِي العِبَادَاتِ وَغَيْرَهَا لِلشَّيْخِ مَرْعِي^(٤) .
- ١٧- « الدُّرُّ المَنْشُورُ فِي فَضْلِ يَوْمِ عَاشُورِ المَأْثُورِ » .
- ١٨- « اللُّمْعَةُ فِي فَضْلِ يَوْمِ الجُمُعَةِ » .
- ١٩- « القَوْلُ العَلِيُّ شَرْحُ أَثَرِ سَيِّدِنَا الإِمَامِ عَلِيِّ »^(٥) .
- ٢٠- « نَتَائِجُ الأَفْكَارِ شَرْحُ حَدِيثِ سَيِّدِ الاسْتِغْفَارِ » : أودَعَ فِيهِ غَرَائِبَ

= سنة ٦٩٩ هـ ، طبع هذا الشرح سنة ١٣٢٤ هـ بمطبعة النجاح بمصر ، ثم طبع سنة ١٣٩٣ هـ في مطبعة الحكومة ، بمكة المكرمة في مجلدين .

(١) ذكره السفاريني في كتابه « غذاء الألباب » (١ / ٣٥٤) عند كلامه على كبيرة قطع الرِّجَم قال : « وقد ذكرها الحجاوي في منظومته المشتملة على الكبائر الواقعة في « إقناعه » ، وقد شرحتها شرحاً لطيف الحجم غزير الفوائد » اهـ وللكتاب نسخة خطية بجامعة برنستون في أمريكا برقم (٣٠٦٦) .

(٢) طبع بالرياض بتحقيق راشد العُقَيْلِي .

(٣) ذكره السفاريني في « غذاء الألباب » (١ / ٨٤) .

(٤) للكتاب نسخة خطية بثسترتي برقم (٤٩٠٧) . وقد نقل منه الأستاذ محمد سعيد الباني

نصوصاً في كتابه « عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق » ص (١٠١ - ١٠٤) .

(٥) أشار إليه السفاريني في « غذاء الألباب » (١ / ٢٩ ، ١٢ ، ٤٣) وذكر الزركلي في

« الأعلام » (٦ / ١٤) أن له نسخة خطية في الرباط .

- نَحْو سَبْعِ كَرَارِيْسٍ (١) .
- ٢١- رِسَالَةٌ فِي « بَيَانِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ » (٢) .
- ٢٢- رِسَالَةٌ فِي « دَمِّ الْوَسْوَاسِ » .
- ٢٣- رِسَالَةٌ فِي « شَرْحِ حَدِيثِ الْإِيْمَانِ بِضَعِّ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً » .
- ٢٤- رِسَالَةٌ فِي « فَضْلِ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ » (٣) .
- ٢٥- « مُتَخَبُّ الزُّهْدِ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ » : حَذَفَ مِنْهُ الْمَكْرَرُ وَالْأَسَانِيدَ (٤) .
- ٢٦- « تَعْرِيزَةُ اللَّيْبِ » : قَصِيدَةٌ فِي الْخَصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ (٥) .
- * وَغَيْرُ ذَلِكَ (٦) مِنْ : التَّحْرِيرَاتِ ، وَالْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ ، وَالْأَجْوِبَةِ
-
- (١) طبع بدار الصمعي بالرياض ؛ بتحقيق : عبد العزيز بن سليمان الهبدان ، وعبد العزيز بن إبراهيم الدخيل ، سنة ١٤١٩ هـ .
- (٢) أشار إليها السفاريني في « غذاء الألباب » (٢ / ٤٩٥) أثناء كلامه على حكم تارك الصلاة قال : « وقد سُئِلْتُ عن هذه المسألة فأجبت عنها بجزء لطيف » اهـ .
- (٣) أشار إليها السفاريني في « غذاء الألباب » (٢ / ٥٤٥) عند تعرُّضه للمقارنة بين الفقير الصابر والغني الشاكر ، وأيهما أفضل ؛ قال : « وقد أفردت لهذه المسألة رسالة أتيت فيها بأكثر أحاديث مدح الفقر والفقراء والإعراض عن الدنيا والتقلل منها والله الموفق » اهـ .
- (٤) أشار إليه السفاريني في « شرح ثلاثيات أحمد » (١ / ١٨) عند كلامه على مؤلفات الإمام أحمد ، قال : « ومن تصانيفه : الزهد ، وقد انتقيت منه أجزاء » اهـ .
- (٥) ذكره في « الثمعت الأكمل » ص (٣٠٣) باسم « تعزية الليب بأحب حبيب » .
- (٦) ومن تصانيفه أيضًا مما لم يذكره هنا :
- ١ - « لوائح الأنوار السنية ، ولوائح الأفكار السنية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائثية في عقيدة أهل الآثار السلفية » . مطبوع في مجلدين بمكتبة الرشد بالرياض ١٤١٠ هـ . بتحقيق عبد الله بن محمد بن سليمان البصري .

- عَلَى الْمَسَائِلِ الْعَدِيدَةِ ، وَالتَّرَاجِمِ لِبَعْضِ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ .
- وَبِالْجُمْلَةِ : فَتَأْلِيْفُهُ نَافِعَةٌ مُفِيدَةٌ مَقْبُولَةٌ ، سَارَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ وَانْتَشَرَتْ فِي الْبُلْدَانِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِمَامًا مُتَّقِنًا ، جَلِيلَ الْقَدْرِ .
- وَظَهَرَتْ لَهُ كَرَامَاتٌ عَظِيمَةٌ .
- وَكَانَ حَسَنَ التَّحْرِيرِ وَالتَّحْرِيرِ ، لَطِيفَ الْإِشَارَةِ ، بَلِيغَ الْعِبَارَةِ .
- حَسَنَ الْجَمْعِ وَالتَّأْلِيفِ ، لَطِيفَ التَّرْتِيبِ وَالتَّرْصِيفِ . زِينَةُ أَهْلِ عَصْرِهِ ، وَنِقَاوَةُ أَهْلِ مِصْرِهِ . صَوَامًا ، قَوَامًا ، وَرِزْدُهُ كُلُّ لَيْلَةٍ سِتُونَ رَكْعَةً .
- وَكَانَ مَتِينَ الدِّيَانَةِ ، لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ ، مُجَبِّا لِلْسَّلَفِ وَآثَارِهِمْ بِحَيْثُ إِنَّهُ إِذَا ذَكَرَهُمْ أَوْ ذُكِرُوا عِنْدَهُ ؛ لَمْ يَمْلِكْ عَيْنَيْهِ مِنَ الْبُكَاءِ .

٢ - « الأجوبة النجدية عن الأسئلة النجدية » :

- انظر : « النعت الأكمل » ص (٣٠٣) ، و« سلك الدرر » (٤ / ٣٢) .
- ٣- « الأجوبة الوهبية عن الأسئلة الزعبية » : نفس المصادر السابقة .
- ٤ - « الدراري المصنوعات في اختصار الموضوعات » : وهو اختصار لموضوعات ابن الجوزي ، وقد ذكره السفاريني في « لوامع الأنوار » (١ / ٤٥٣) .
- وانظر : « الرسالة المستطرفة » للكتاني ص (١٥٠) و« الأعلام » للزركلي (٦ / ١٤) ، حيث ذكر أن له نسخة خطية عند يوسف زخور .
- ٥ - « الدر المنظم في فضل عشر محرم » : ذكره السفاريني في « شرح ثلاثيات مسند أحمد » (٢ / ٧٢٩) ، وانظر : « النعت الأكمل » ص (٣٠٣) .
- ٦ - « رسالة في أحكام الصلاة على الميت » : ذكرها السفاريني في « شرح ثلاثيات مسند أحمد » (١ / ١٣٢) و« غذاء الألباب » (٢ / ٧٥) .
- ٧ - « عرف الزرنب في شأن السيدة زينب » : انظر : « النعت الأكمل » ص (٣٠٢) و« سلك الدرر » (٤ / ٣١) . وغير ذلك مما هو مثبت في مصادر ترجمته .

○ وَتَخْرَجُ بِهِ وَانْتَفَعَ : خَلَقَ كَثِيرٌ مِنَ النَّجْدِيِّينَ ، وَالشَّامِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ^(١) .
وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٨ ، أَوْ سَنَةَ ١١٨٩ هـ « انْتَهَى^(٢) ...



(١) ومن أبرز تلاميذه :

- ١- محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري المتوفى سنة ١٢١٤ هـ ، صاحب كتاب « النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد » .
 - ٢- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي العلامة اللغوي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ ، صاحب « تاج العروس في شرح القاموس » .
 - ٣- محمد بن شاكر بن علي المعروف بابن العقاد المتوفى سنة ١٢٢٢ هـ .
 - ٤- عبد الله بن شحادة السفاريني ؛ الشهير بابن الخطاب المتوفى سنة ١١٨٧ هـ بنابلس .
 - ٥- مصطفى بن سعد الرحيباني السيوطي ؛ مفتي الحنابلة في دمشق ، وهو من أكبر تلاميذ السفاريني المتوفى بدمشق سنة ١٢٤٣ هـ .
 - ٦- محمد بن أحمد بن صفى الدين أبو الفضل الحسيني ، محدث فقيه ، المتوفى سنة ١٢٠٠ هـ .
 - ٧- المحدث عبد القادر بن خليل بن عبد الله صاحب الزبيدي الرومي الأصل المدني الدار ، خطيب المسجد النبوي .
 - ٨- محمد السيد هاشم الجعفري النابلسي المتوفى سنة ١٢٢٨ هـ .
 - ٩- عيسى القدومي المتوفى سنة ١١٩٧ هـ . وغيرهم .
- راجع : « النعت الأكمل » و « سلك الدرر » و « فهرس الفهارس » و « تاريخ الجبرتي »
(٢) من كتاب « السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة » لابن حميد (٢ / ٨٣٩ - ٨٤٦) .
- ويراجع ترجمته أيضًا في المصادر التالية : « النعت الأكمل » للكمال الغزي : (٣٠١) ، و « تاج العروس » للزبيدي (١٢ / ٤٧) ، و « معجم الشيوخ » له أيضًا (١٣٥ / أ - ١٣٦ / ب) نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، و « مختصر طبقات الحنابلة » للشطبي : (١٢٧) و « سلك الدرر » للمراي : (٤ / ٣١) ، و « تاريخ الجبرتي » للجبرتي : (١ / ٤٠٩) ، و « فهرس الفهارس » للكتاني : (٢ / ١٠٠٢) ، و « الأعلام » للزركلي : (٦ / ١٤) و « معجم المؤلفين » لرضا كحالة : (٥٩١) ، و « صفحات من ترجمة الإمام السفاريني » للأخ الفاضل محمد بن ناصر العجمي ط دار البشائر ١٤١٣ هـ .

العقيدة السلفية

« الدُّرَّة المضيئة في عقيدة أهل الفرقة المرضية »

للإمام محمد بن أحمد بن سفيان بن عيينة بن سليمان السفاري

مع شرح وجزء مختصر بحل المسائل من معانيها

اعتناء وشرح وتعليق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ الْبَاقِيِ مُسَبَّبِ الْأَسْبَابِ [أ] وَالْأَرْزَاقِ

١- القديم ليس من الأسماء الحسنی ؛ فإن القِدم معنی اعتباري لا يدل على الأولیة ؛ فإن معناه المتقدم على غيره ، وإن كان حادثاً ومتأخراً بالنسبة إلى شيء آخر . ومما يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ .

فلا يصح إطلاق القديم على الله باعتبار أنه من أسمائه وإن كان يصح الإخبار به عنه فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء .

○ قال العلامة ابن القيم في « بدائع الفوائد » (٣ / ١٦٣) : « إن ما يطلق عليه سبحانه في باب الأسماء والصفات توقيفي ، وما يطلق عليه من الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه » اهـ .

قلت : وهذا يُفسَّر لنا استعمال كثير من أهل العلم لمثل هذه الألفاظ بمعنى أنه يخبر بها عنه سبحانه ، ومنه قول ابن القيم :

وهو القديم فلم يَزَلْ بِصِفَاتِهِ شُبْحَانَهُ مُتَوَحِّدًا بِلِ دَائِمِ الْإِحْسَانِ
والمعنى : أنه لم يَزَلْ بِصِفَاتِهِ كُلِّهَا إِلَهًا وَاحِدًا ، قديم الإحسان دائم الجود والامتنان » اهـ .
« القصيدة النونية بشرح هراس » (٢ / ٣٧) .

وقوله : (الباقي) : قال الشيخ العلامة عبد الله البابطين رحمه الله :

[أ] في نسخة : « مُقَدَّرُ الْأَجَالِ » ، وهي أولى لأمرين :
الأول : أَنَّ الْمُقَدَّرَ مِنْ صِفَاتِ أَعْمَالِهِ الْمَعْبُورِ عَنْهَا بِالْفَوَاضِلِ .
- وفي نسخة بدل « الْأَجَالِ » : « الْأَقْدَارِ » وهي أعم .
والثاني : الدلالة على تقدير الآجال ، جمع أجل ، محرركة : غاية الوقت في الموت ، وحلول الدَّيْنِ ، ومدة الشَّيْءِ .
قال تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٤] .

- ٢- حَيِّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مَوْجُودٌ
قَامَتْ بِهِ الْأَشْيَاءُ وَالْوُجُودُ
- ٣- دَلَّتْ عَلَى وُجُودِهِ الْحَوَادِثُ
سُبْحَانَهُ فَهُوَ الْحَكِيمُ الْوَارِثُ
- ٤- ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى كَنْزِ الْهُدَى

= « ليس في كلام المؤلف ما يدل صراحة على أن « الباقي » من أسماء الله الحسنى ، ولم أجد حتى ساعتى هذه ما يدل على أنه من أسماء الله ، وإن كان في القرآن قد أضيف البقاء إلى الله في قوله ﴿ وَيَقِىْ وَجْهَ رَبِّكَ ﴾ ، لكن التعبير عن الصفة بالفعل لا يعني أن يشق له اسم منها ، ولذلك لم يشق لله اسم من نحو قوله : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ﴿ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾ ﴿ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا ﴾ ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا ﴾ وأمثال ذلك .

لكن « الباقي » إن ثبت أنه من أسمائه وَجِبَ إثباته وإلا فلا تُطلقه على الله ، وإن كان الإخبار به عنه سائغاً فباب الإخبار أوسع ، وفي القرآن ما دل على هذا المعنى وزيادة ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَالْآخِرُ ﴾ فإن معناه هو الذي ليس بعده شيء والله أعلم « اهـ .

- ٢- تنبيه : قوله : (موجود) : يعني عنه قوله « حيٌّ » ؛ لأن الحي موجود ، وكلمة موجود ليست من الصفات الكاملة ؛ لأن الموجود قد يكون ناقصاً وقد يكون كاملاً ، لكن يعتذر عن المؤلف أنه أتى بها من باب الخبر لا من باب التسمية ، وَيَصِحُّ أن نخبر عن الله بأنه موجود ولكن لا نُسمِّيه بذلك ؟ فمثلاً لا نُسمِّيه بأنه متكلم ؟ لأن الكلام ليس صفة مدح على كل حال ؛ فقد يتكلم الإنسان بالسوء فيكون كلامه ناقصاً ، لكن يتسامح عن المؤلف بأنه قصد الخبر . من « شرح ابن عثيمين للسفارينية » .
- ٤- (سَرْمَدًا) أي دائماً .

- ٥- وَاللَّهُ وَصَّحِبِهِ الْأَبْرَارِ
مَعَادِنِ الثَّقَوِي مَعَ الْأَشْرَارِ
- ٦- وَيَعُدُّ : فَأَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ الْعِلْمِ
كَالْفَرْعِ « لِلتَّوْحِيدِ » فَاسْمَعِ نَظْمِي
- ٧- لِأَنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي
لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَبْتَدِعِ
- ٨- وَيَعْلَمُ « الْوَاجِبَ » وَ « الْمَحَالَّ »
كَ « جَائِزٍ » فِي حَقِّهِ تَعَالَى

- ٦- تقييده : فُسِّرَ السَّفَارِينِي التَّوْحِيدَ فِي « لَوَامِعِ الْأَنْوَارِ » (١ / ٥٧) بِقَوْلِهِ : « قَالَ فِي الْقَامُوسِ :
التَّوْحِيدُ إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَحْدَهُ . انْتَهَى . أَيِ التَّصْدِيقِ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْخَبْرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى وَاحِدًا فِي أَلُوْهِتِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَالتَّصْدِيقُ بِذَلِكَ الْخَبْرِ أَنَّ يَنْسَبُ إِلَى الصَّدَقِ
وَمُطَابَقَةِ الْوَاقِعِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ مَعًا ، لِأَنَّ نَعْنِي بِالتَّوْحِيدِ هُنَا : الشَّرْعِي وَهُوَ : إِفْرَادُ الْمَعْبُودِ
بِالْعِبَادَةِ مَعَ اعْتِقَادِ وَحْدَتِهِ ذَاتًا وَصِفَاتًا وَأَفْعَالًا ، فَلَا تُقْبَلُ ذَاتُهُ الْإِنْقِسَامَ بِوَجْهِهِ وَلَا تُشَبَّهُ صِفَاتُهُ
الصِّفَاتِ وَلَا تُنْفَكُ عَنِ الذَّاتِ وَلَا يَدْخُلُ أَفْعَالُهُ الْإِشْتِرَاكَ ، فَهُوَ الْخَالِقُ دُونَ مَنْ سِوَاهُ » اهـ .
قلت : وَفِي هَذَا رَدٌ عَلَى مَا جَاءَ فِي « حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ عَلَى السَّفَارِينِيَّةِ » ص (٣) :
« صَرَحَ الْمُصَنِّفُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّ مَرَادَهُ بِعِلْمِ التَّوْحِيدِ هُنَا : « التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْجَوَاهِرِ
وَالْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ وَالْمَمْتَنِعِ وَغَيْرِهَا » وَلَيْسَ هَذَا مِنَ التَّوْحِيدِ فِي
شَيْءٍ وَلَا مَذْهَبًا لِأَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ .. ، إِنَّمَا التَّوْحِيدُ الَّذِي أُرْسِلَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَأَنْزِلَتْ بِهِ
الْكِتَابُ وَتَجِبُ مَعْرِفَتُهُ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ وَنَفْيُ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ .. » اهـ .
فَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ قَاسِمٍ هُنَا هُوَ تَعْرِيفُ السَّفَارِينِي لِلْعِلْمِ فَقَطْ ، وَلَيْسَ عِلْمُ التَّوْحِيدِ .
٧- أَيِ : أَنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي لَا يَصْلُحُ وَلَا يَسْتَقِيمُ لِلْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ أَنْ لَا يَبْتَدِعِي فَهْمَهُ .
يعني : أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَدَّعِيَ فَهْمَ عِلْمِ التَّوْحِيدِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .

- ٩- صَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 أَنْ يَغْتَتُوا فِي سَبْرِ^[أ] ذَا بِالنُّظْمِ
 ١٠- لِأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ كَمَا
 يَزُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مَنْ ظَمًا
 ١١- وَمِنْ هُنَا نَظَّمْتُ لِي « عَقِيدَةَ »
 « أَرْجُوزَةَ » وَجِيزَةَ مُفِيدَةَ
 ١٢- نَظَّمْتُهَا فِي سِلْكِيهَا « مُقَدِّمَةَ »
 وَسَيْتِ « أَبْوَابِ » كَذَلِكَ « خَاتِمَةَ »

- ٩- (في سَبْرِ) أي تتبع (ذَا) أي هذا العلم .
 ١٠- (يَزُوقُ) أي يحسن للسمع ؛ لكونه ينبسط له ، ويلتذُّ بسماعه .
 (وَيَشْفِي) أي يُرِيءُ .
 (مِنْ ظَمًا) أي عطش .
 ١١- (أَرْجُوزَةَ) أي من بحر الرجز ، أحد بُحُور الشعر « الستة عشر »
 (وَجِيزَةَ) أي قليلة الألفاظ ، ولكنها كثيرة المعاني .
 (مُفِيدَةَ) : قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله :
 « وصدق رحمه الله ، وإن كان أدخل فيها من آراء المتكلمين ما لعله لم يتفطن إليه مما
 سننبه عليه إن شاء الله تعالى ويقع كثيرا من غيره ؛ يذكرون عبارات لم يتفطنوا إليها
 ولو تُبَّهوا لتبهبوا لذلك » اهـ .
 ١٢- (فِي سِلْكِيهَا) أي خيطها .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤) : « بسير » بدل « في سير » .

- ١٣- وَسَمَّيْتُهَا بِـ « الدُّرَّةِ الْمُضِيَّةِ
 فِي عَقْدِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمُرْضِيَّةِ »
- ١٤- عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ « الْحَنْبَلِيِّ »
 إِمَامِ أَهْلِ الْحَقِّ ذِي الْقَدْرِ الْعَلِيِّ
- ١٥- حَبْرِ الْمَلَأِ فَزِدِ الْعُلَى الرَّبَّانِي
 رَبِّ الْحِجْلِيِّ مَاجِي الدُّجَلِيِّ الشُّبَّانِي
- ١٦- فَإِنَّهُ إِمَامٌ أَهْلِ الْأَثَرِ
 فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ الْأَثَرِيُّ
- ١٧- سَقَى ضَرْبِحاً حَلَّهُ صَوْبُ الرِّضَا
 وَالْعَفْوُ وَالْغُفْرَانُ مَا نَجَّمَ أَضَا
- ١٨- وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الْأَيْمَةِ
 مَنَازِلَ الرِّضْوَانِ أَعْلَى الْجَنَّةِ



- ١٣- (وَسَمَّيْتُهَا) من السَّمة ، وهي العلامة . أي : أسميتها - يعني عقيدته .
 (بالدُّرَّةِ) أي اللؤلؤة . (الْمُضِيَّةِ) أي المنورة .
- ١٤- (السَّدَادِ) بفتح السين المهملة - أي القصد في الدين والاستقامة .
- ١٥- (حَبْرِ الْمَلَأِ) : « الحبر » : بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الموحدة - العالم المتقن ،
 و« الملا » : أشرف الناس (رَبِّ) أي صاحب (الْحِجْلِيِّ) أي العقل .
- ١٦- (فَمَنْ) أي إنسان (نَحَا) أي قصد (مَنْحَاهُ) أي مقصده ومذهبه .
- ١٧- (سَقَى ضَرْبِحاً) أي قبرا (حَلَّهُ) أي سَكَنَهُ « الإمام أحمد » (صَوْبُ) فاعل
 سقى أي : غيث (مَا نَجَّمَ) أي كوكب (أَضَا) أي استنار .

مُقَدِّمَةٌ

فِي تَرْجِيحِ مَذَهَبِ السَّلَفِ عَلَى مَذَهَبِ الْخَلْفِ

- ١٩- اَعْلَمَ هُدَيْتَ أَنَّهُ جَاءَ الْخَبْرُ
عَنِ النَّبِيِّ الْمُتَقَفَى خَيْرَ الْبَشَرِ
- ٢٠- بِأَنَّ ذِي الْأُمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقَ
« بِضْعًا وَسَبْعِينَ » اِعْتِقَادًا وَالْحَقُّ
- ٢١- مَا كَانَ فِي نَهْجِ « النَّبِيِّ » الْمُصْطَفَى
وَ« صَحْبِهِ » مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا
- ٢٢- وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرُ
فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى « أَهْلِ الْأَثَرِ »
- ٢٣- فَأَثْبِتُوا النَّصُوصَ بِـ « التَّنْزِيهِ »
مِنْ غَيْرِ « تَعْطِيلٍ » وَلَا « تَشْبِيهِ »

٢٠- « البضع » : ما بين الثلاثة إلى التسعة . وراجع : « فتح الباري » (١ / ٥١) .

٢١- (مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ) أي مَيْلٍ وانحراف . (وَجَفَا) أي تجاف عن هديهم
والجفاء - بالمد - نقيض الصَّلَاة ، ويقصر .

٢٣- تنبيه : مراد المؤلف بـ « التشبيه » : التمثيل .

ولهذا لو عبّر به لكان أولى ، ولهذا عبر شيخ الإسلام ابن تيمية بذلك في « العقيدة
الواسطية » وفي « المناظرة في العقيدة الواسطية » حينما قيل له : لماذا لم تقل « ولا
تشبيهه » ؟ قال : « ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه ؛ لأن التمثيل نفاه الله
بنص كتابه حيث قال : ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ [الشورى : ١١] وقال : ﴿ هل
تعلم له سمياً ﴾ [مريم : ٦٥] وكان أحب إليّ من لفظ ليس في كتاب الله ولا في
سنة رسوله ﷺ ، وإن كان قد يعني بنفيه معنى صحيح ، كما قد يعنى به معنى
فاسداً » اهـ .

- ٢٤- فكلُّ ما جاء من « الآياتِ »
 أو صحَّ في « الأخبارِ » عن ثقاتٍ
 ٢٥- من « الأحاديثِ » ثمَّه كما
 قدَّ جاء فاسمَع من نظامي وأعلما
 ٢٦- ولا نردُّ ذاك بـ « العُقُولِ »
 لِقَوْلٍ^[١] مُفْتَرٍ بِهِ جُهُولِ

٢٤ : ٢٥ - تنبيه : قوله : (ثمَّه كما قد جاء) :

* يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأيضًا فقولهم : « أمروها كما جاءت » يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ، فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معاني ، فلو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يُقال : أمروا لفظها ، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أمروا لفظها ، مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلَّت عليه حقيقة ، وحينئذ ؛ فلا تكون قد أمرت كما جاءت . ولا يقال حينئذ : بلا كيف ، إذ نفي الكيف عمًا ليس بثابت لغو من القول » اهـ . « مجموع الفتاوى » (٥ / ٤١ ، ٤٢) .

* وقال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم : « قوله : ثمَّه كما جاء » أي عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ ، فلا نُحَرِّفُ الكلم عن مواضعه بل نُجْرِيه على ظاهره ، ونُقِرُّه على ما دلَّ عليه من معناه ونعتقد أن له معاني حقيقة ، ونُفَسِّرُه ونُبَيِّنُه كما فسَّره السلف ، أحمد وغيره ، ويبتوا معناه بما يخالف تأويل الجهمية وغيرهم .

ومن قال : تفسيره ويان مراده ، لا يعلمه إلا الله ؛ فقد خالف الصحابة والتابعين الذين فسَّروا القرآن من أوله إلى آخره ، ووصفوا الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ على ما يليق بجلال الله من غير تحريف للكلم عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته » اهـ .

[أ] في حاشية ابن قاسم على السفارينية « ص (٤) : « بقول » .

- ٢٧- فَعَقِدْنَا « الإِثْبَاتُ » يَا خَلِيلِي
 مِنْ غَيْرِ « تَعْطِيلِ » وَلَا « تَمْثِيلِ »
 ٢٨- فَكُلُّ مَنْ « أَوَّلَ » فِي الصِّفَاتِ
 كَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَا إِثْبَاتِ
 ٢٩- فَقَدْ تَعَدَّى وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَى
 وَخَاضَ فِي بَحْرِ الْهَلَاكِ وَافْتَرَى
 ٣٠- أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرِ
 فِيهِ وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ « ذُو الْأَثْرِ »
 ٣١- فَإِنَّهُمْ قَدِ اقْتَدَوْا بِالْمُضْطَفَى
 وَصَحْبِهِ فَأَقْنَعُ بِهِذَا وَكَفَى



- ٢٩- (وَاجْتَرَى) أي تشجع وافئات حده في ترك الاتباع للسلف الصالح . (وَخَاضَ) أي اقتحم (وَافْتَرَى) أي كذب على الله بتحريفه ، وتمثيله ، وتعطيله ، وتأويله .
 ٣٠- (أَصْحَابِ النَّظَرِ) يعني نُظَّارِ المتكلمة من سائر الفرق .
 (فِيهِ) أي في نظرهم ، فيزعم كل فريق أنه مُحِقٌّ ، فيأتي الآخر فينقض كلامه ويبطله ويرميه بالزندقة والإلحاد ، فَكُلُّ فرقة تُضَلُّ الأخرى .
 ٣١- (فَأَقْنَعُ) أي ارضَ (بِهِذَا) البيان . (وَكَفَى) بأئمة السلف قدوة ، فقد تَبَيَّنَ ؛ أنهم اقتدوا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ومن خالفهم ، فقد اقتدى بتلامذة « اليهود » و « المشركين » ، وضلال « الصَّابِئِينَ » .

الباب الأول

في معرفة الله تعالى

- فصل : في مبحث القرآن العظيم والكلام المنزل القديم .
- فصل : في ذكر الصفات التي يثبتها لله أئمة السلف دون غيرهم من الخلف .
- فصل : في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد ، وفي جوازه وعدمه .

- ٣٢- **أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْعَبِيدِ**
« مَعْرِفَةُ الْإِلَهِ » بِالتَّشْدِيدِ
- ٣٣- **بِأَنَّهُ وَاجِدٌ لَا نَظِيرَ**
لَهُ وَلَا شِبْهَ وَلَا وَزِيرَ
- ٣٤- **« صِفَاتُهُ » كَ « ذَاتِهِ » قَدِيمَةٌ**
« أَسْمَاؤُهُ » ثَابِتَةٌ عَظِيمَةٌ

٣٢- تنبيه : قولهم : « إن أول واجب على المكلف هو النظر الصحيح المؤدي إلى معرفة الله » يُناقض أمرين : أولهما : أن الإقرار بمعرفة الله أمر مركز في الفطر . وثانيهما : الأمر بعبادة الله أولاً .

أما الأمر الأول : وهو كون معرفة الله مركزاً بالفطر ؛ فقد ذكر الشيخ محمد بن مانع طرفاً من الأدلة على ذلك في شرحه (٥٧ - ٦٣) فلتراجع .

وأما الأمر الثاني : فالذي عليه أهل السنة والجماعة ، أن أول واجب : هو الشهادتان ، كما حكى عنهم ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : « إن السلف والأئمة متفقون على أن أول ما يؤمر به العباد ؛ الشهادتان ، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ ، لم يُؤمر بتجديد ذلك عقب البلوغ » أه . « درء تعارض العقل والنقل » (٨ / ١١) .

٣٤- تنبيه : قال الشيخ عبد الله البابطين رحمه الله :

قوله (صفاته كذاته قديمة) :

« ظاهره أن الصفات كلها قديمة ، كما صرح به في الشرح ؛ وهذا فيه تفصيل : فإن المعروف بين أهل السنة أن صفات الله تعالى قسمان :

١ - صفات ذاتية : كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والوجه ، واليدين ، ونحوها .

فهذه قديمة بلا ريب ، إذ أنها صفات لازمة لله تعالى .

٢ - وصفات فعلية : وهي التي تتعلق بمشيئته وحكمته ، فإن اقتضت حكمته ففعلها =

- ٣٥- لَكِنَّهَا فِي الْحَقِّ تَوْقِيفِيَّةٌ
لَنَا بِذَلِكَ أَدِلَّةٌ وَفِيَّهِ
- ٣٦- لَهُ « الْحَيَاةُ » وَ « الْكَلَامُ » وَ « الْبَصَرُ »
« سَمْعٌ » « إِرَادَةٌ » وَ « عِلْمٌ » وَ « اِقْتَدَارٌ »^[أ]
- ٣٧- بِ « قُدْرَةٍ »^[ب] تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنٍ
كَذَا « إِرَادَةٌ » فَعِي وَاسْتَيْنِ
- ٣٨- وَ « الْعِلْمُ » وَ « الْكَلَامُ » قَدْ تَعَلَّقَا
بِكُلِّ شَيْءٍ يَا خَلِيلِي مُطْلَقَا

= فَعَلَهَا ، وَإِنْ اقْتَضَتْ حِكْمَتَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَهَا ؛ لَمْ تَكُنْ ، وَهَذِهِ مِثْلُ : الْخَلْقِ ، وَالرِّزْقِ ، وَالْإِحْيَاءِ ، وَالْإِمَاتَةِ وَالْكَلامِ ، وَالنُّزُولِ ، وَالْإِسْتِواءِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ فِعْلِهِ .
فَهَذَا يَكُونُ قَدِيمَ النَّوْعِ أَوْ الْجِنْسِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَحَادُهُ تَوْجِدُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَحِينًا وَآخَرَ .
وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَوْجِدُ فَرْقَ بَيْنَ صِفَةِ « الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ » مِثْلًا وَبَيْنَ صِفَةِ « الْإِسْتِواءِ » .
- فَإِنَّ الْأَوَّلَ : لَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا جَلُّ وَعَلَا .
- وَأَمَّا الْإِسْتِواءُ فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا بَعْدَ خَلْقِ الْعَرْشِ . وَكَذَلِكَ صِفَةُ « نَزْوِلِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا » .
وَإِنْ كَانَتْ الصِّفَاتُ الْفِعْلِيَّةُ قَدِيمَةَ الْجِنْسِ ، فَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِعَالًا لَمَّا يَرِيدُ
فَتَنْبِهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ « اهـ .

- ٣٥- (تَوْقِيفِيَّةٌ) بِنَصِّ الشَّرْعِ ، وَوُرُودِ السَّمْعِ بِهَا ، فَلَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا مَا أُطْلِقَهُ عَلَى
نَفْسِهِ ، أَوْ أُطْلِقَهُ عَلَيْهِ رَسُولُهُ ﷺ . (وَفِيَّةٌ) عَالِيَةٌ تَوْفِي بِالْمَقْصُودِ .
- ٣٧- (فَعِي) : أَمْرٌ ، مِنْ وَعَاهُ يَعْيِهِ ، بِمَعْنَى : أَحْفَظْهُ وَاجْمَعْهُ .

[أ] فِي ط : « الْهِنْدِيَّةُ » وَ « الْمَدِينِيَّةُ » : « سَمِعَ وَعِلْمَ إِرَادَةَ وَاقْتَدَرَ » وَمَا أُثْبِتَهُ مِنْ « لَوَاعِقِ الْأَنْوَارِ » (١ / ١٣٠)
وَ « حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ عَلَى الدَّرَةِ الْمُضِيئَةِ » ص (١٢) .

[ب] فِي « حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ عَلَى السَّفَارِينِيَّةِ » ص (١٣) : « بِقُدْرَتِهِ » وَمَا جَاءَ فِي ط . « الْهِنْدِيَّةُ » وَ « الْمَدِينِيَّةُ » هُوَ
الْمُرَافِقُ لَمَّا فِي « لَوَاعِقِ الْأَنْوَارِ » (١ / ١٣٠) وَهُوَ مَا أُثْبِتَهُ .

٣٩- وَ « سَمْعُهُ » سُبْحَانَهُ كَ « الْبَصَرِ »

بِكُلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مُبْصَرٍ

فصل

في مبحث القرآن العظيم والكلام المنزل القديم

٤٠- وَأَنَّ مَا^[أ] جَاءَ مَعَ « جِبْرِيلَ »

مِنْ مُنْحَكَمٍ « الْقُرْآنِ » وَالتَّنْزِيلِ

٤١- « كَلَامُهُ » سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ

أَعْيَى الْوَرَى بِالنَّصِّ يَا عَلِيمٌ

٤٢- وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الْوَرَى مِنْ أَضْلِهِ

أَنْ يَسْتَطِيعُوا « سُورَةَ » مِنْ مِثْلِهِ

٤١- تنبيه : قوله : « كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ » يعني قديم النوع حادث الآحاد ، ومعنى قديم النوع : أن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا ، ليس الكلام حادثًا منه بعد أن لم يكن ، ومعنى حادث الآحاد : أن آحاد كلامه ، أي الكلام المعين المخصوص حادث ؛ لأنه متعلق بمشيئته ، متى شاء تكلم بما شاء كيف شاء .

وراجع : « شرح لمعة الاعتقاد » لابن عثيمين ص (٧٤ - بتحقيقنا) .

(أَعْيَى) أي عجز .

(الْوَرَى) من الإنس والجن

(بِالنَّصِّ) القرآني .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (١٤) : « وأن ما قد جاء » بزيادة « قد » .

فصل

في ذكر الصفات التي يثبتها لله أئمة السلف
دون غيرهم من الخلف

- ٤٣- وَلَيْسَ رَبُّنَا بِ « جَوْهَرٍ » وَلَا
« عَرَضٍ » وَلَا « جِسْمٍ » تَعَالَى ذُو الْعَلَا
٤٤- سُبْحَانَهُ قَدْ « اسْتَوَى » كَمَا وَرَدَ
مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعَالَى أَنْ يُحَدَّ

٤٣- قال العلامة ابن سحمان رحمه الله :

« اعلم - وفقني الله وإياك للعلم النافع والعمل الصالح - أن لفظ « الجوهر » ، و « العرض » ، و « الجسم » ألفاظ مبتدعة مخترعة ، لم يردَ بنفيها ولا إثباتها كتاب ، ولا سنة ، ولا قول صاحب ، ولا أحد من أئمة التابعين ولا من بعدهم من الأئمة المهتمدين الذين يعتد بقولهم في هذا الباب ، فإذا تحققت ذلك ؛ فهذه الألفاظ التي لم يردَ نفيها ولا إثباتها ، لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها ؛ فإن كان معنى صحيحاً ؛ قَبِلَ ، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة ، مع قرائن تُبَيِّنُ المراد مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك .

٤٤- مرادهم بقول : « بلا حد » معناه ما ذكره شيخ الإسلام قدس الله روحه بقوله : بلا حد ولا صفة يلغها واصف أو يَحُدُّه أحد ، نَفَى به إحاطة علم الخلق به وأن يَحُدُّوه أو يَصِفُّوه على ما هو عليه إلا بما أخبر به عن نفسه ليتبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرسالة : الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه . ولهذا قال أحمد : لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية فنفي أن يدرك له حد أو غاية وكذلك ما ذكره الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة =

- ٤٥- فَلَا يُحِيطُ عِلْمَنَا بِـ « ذَاتِهِ »
 كَذَاكَ لَا يَنْفَكُ عَنْ « صِفَاتِهِ »
 ٤٦- فَكُلُّ مَا قَدْ [أ] جَاءَ فِي الدَّلِيلِ
 فَثَابِتٌ مِّنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيلِ
 ٤٧- مِنْ « رَحْمَةٍ » وَنَحْوَهَا كـ « وَجْهِهِ »
 وَ « يَدِهِ » وَكُلُّ مَا مِنْ نَهْجِهِ
 ٤٨- وَ « عَيْنِهِ » وَ « صِفَةِ النُّزُولِ »
 وَ « خَلْقِهِ » فَاحْذَرِ مِنَ النُّزُولِ
 ٤٩- فَسَائِرُ « الصِّفَاتِ » وَ « الْأَفْعَالِ »
 قَدِيمَةٌ لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ

= الما جشون حيث قال : وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى يعرفه عارف أو يحد قدره واصف ... إلى آخر كلامه .

فهذا ما ذكره أئمة السلف رضوان الله عليهم في معنى قولهم (بلا حد) وهو خلاف ما فهمه الشارح في معنى قولهم بلا حد فإنه قال : « وفيه الرد على من زعم أنه يلزم من كونه مستويًا على عرشه ؛ أن يحد تعالى الله عن ذلك إذ المحدود محدث ، والمحدث مفتقر للخالق » وراجع : التعليق على « الكواكب الدرية » لابن مانع (١٠١ - ١٠٧) .

- ٤٧- (نَهْجِهِ) النهج : الطريق الواضح . أي : كل ما ورد من الأوصاف
 ٤٩- تنبيه : قوله (فسائر الصفات والأفعال قديمة) :

في إطلاق هذا الكلام نظر !! فباعتبار قوله « الصفات » صحيح باعتبار قسمين من الصفات وهما الصفات الخيرية والصفات الذاتية . فكل منهما قديم أزلي =

[أ] في ط : « المدني » بدون « قد » وهي مثبتة في ط « الهندية » و « لوامع الأنوار » (١ / ٢١٣) و « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤٦) .

٥٠- لَكِنْ بِلَا « كَيْفِ » وَلَا « تَمْثِيلِ »

رَغْمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيلِ

٥١- فَمُرَهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذُّكْرِ

مِنْ غَيْرِ « تَأْوِيلِ » وَغَيْرِ « فِكْرِ »

= وأما الصفات الفعلية التي أشار إليها بقوله « والأفعال » فلا يطلق عليها أنها قديمة على سبيل الإجمال ، ولا أنها حادثة ، بل في ذلك تفصيل .

- فباعتبار الجنس - جنس الأفعال - هي قديمة ؛ فإن الله لم يزل ولا يزال فعالاً ، لم يأت عليه وقت كان مُعْطَلًا عن الفعل .

- وباعتبار النوع والآحاد : ليست قديمة .

مثال النوع : استواء الله على العرش ، نوع من أنواع الفعل ، لا يمكن أن نقول إنه قديم لأنه لم يكن إلا بعد خلق العرش ، وخلق العرش حادث فيلزم منه أن الاستواء حادث وأنه ليس بقديم .

- وباعتبار الآحاد : هناك ملايين ملايين خلق الله عز وجل لزيد وعمر وبكر مثلاً ، فهذا حادث لاشك خلقه حين خلقه . والأفعال كثيرة نوعها وجنسها ، فالكلام صفة فعل باعتبار آحاده ، وهو صفة ذات باعتبار أصله .

٥١- تقدم الكلام على قول المؤلف رحمه الله في آيات الصفات (أنها قمر كما جاءت) عند قوله : (فكل ما جاء من الآيات) .

وأما قوله (من غير تأويل وغير فكر) فينبغي أن يُعرف أن التأويل يقع على ثلاثة معان : الأول : ما اشتهر عند كثير من المتأخرين ، وهو أنه صرف اللفظ عن ظاهره ، وهو صحيح إن كان بدليل وباطل إن كان بغير دليل .

والمعنى الثاني : أنه ما يؤول إليه الأمر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هل ينظرون إلا تأويله ﴾ وقوله عن يوسف قال : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

والمعنى الثالث : التفسير ، ومنه ما يقوله ابن جرير رحمه الله في مثل القول في =

- ٥٢- وَيَسْتَحِيلُ « الْجَهْلُ » وَ « الْعَجْزُ » كَمَا
 قَدْ اسْتَحَالَ « الْمَوْتُ » حَقًّا وَ « الْعَمَى »
 ٥٣- فَكُلُّ « نَقْصٍ » قَدْ تَعَالَى اللَّهُ
 عَنْهُ فَيَا بُشْرَى لِمَنْ وَالآه

= تأويل قوله تعالى ، أي في تفسير قوله تعالى .
 والمؤلف رحمه الله تعالى إن أراد بنفي التأويل المعنى الأول فصحيح ، فإن أهل السنة لا يضرِفون نُصوص الصفات عن معناها الظاهر منها بلا دليل .
 * وأما إن أراد المعنى الثالث : فغير صحيح ، فإن أهل السنة ما زالوا يفسرون أسماء الله تعالى وَيُبينوا أقسامها من غير تكييف ولا تمثيل وكم لهم من مصنف في شرح أسماء الله الحسنی وبيان معانيها دون كيفيتها .
 * وأما إن أراد المعنى الثاني من التأويل ، وهو ما يؤول إليه الشيء فهذا فيه تفصيل :
 - فإن أراد نفي معرفة ما يؤول إليه من الكيفية ، فصحيح ، فإن أحدًا لا يعلم كيفية صفات البارئ .
 - وإن أراد نفي معرفة ما تؤول إليه من المعنى فغير صحيح فإننا نعرف معاني أساء الله وصفاته وإن كنا لا نحيط بذلك .
 وأما قوله : (وغير فكر) فإنه قد صرح في الشرح كما ترى ؛ بأن المراد : وغير فكر في معناها فإن أراد بالمعنى الكيفية - وهو بعيد - فصحيح فإننا لن نفكر في الكيفية ، لأن ذلك تفكير فيما لا سبيل إلى الوصول إليه ، فإن الشيء يستحيل معرفته إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو خبر الصادق عنه ، وأما إن أراد بمعناها الوصف اللائق بالله فغير صحيح ، فإننا نفكر في ذلك وتأمله ونتعبد لله به .
 والحاصل : أن التفكير في معاني أسماء الله وصفاته من غير كيف هو ما يعتنقه أهل السنة كما هو معلوم ، طفحت به كتبهم ، صغارها وكبارها مُتونها وشروحها .

فصل

في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في
العقائد وفي جوازه وعدمه

- ٥٤- وَكُلُّ مَا يُطَلَّبُ فِيهِ الْجَزْمُ .
فَمَنْعُ « تَقْلِيدِ » بِذَاكَ حَثْمٌ
٥٥- لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالظَّنِّ
لِذِي الْحِجَى فِي قَوْلِ « أَهْلِ الْفَنِّ »
٥٦- وَقِيلَ يَكْفِي الْجَزْمُ « إِجْمَاعًا » بِمَا
يُطَلَّبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
٥٧- فَالْجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِّ الْبَشَرِ
فَمُسْلِمُونَ عِنْدَ « أَهْلِ الْأَثَرِ »

○○○○

٥٤- (حَثْمٌ) أي لازم .

٥٥- (لِذِي الْحِجَى) أي صاحب العقل والفتنة .

٥٦- (يُطَلَّبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ) من الحنابلة ، والشافعية وغيرهم . وهذا القول هو الصحيح ، فإن الله أحال على سؤال أهل العلم في مسألة من مسائل الدين التي يجب فيها الجزم فقال : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ وَأَيْضًا : فَإِنَّا لَوَأْزَمْنَا الْعَامِيَ بِمَنْعِ التَّقْلِيدِ وَالتَّزَامِ الْأَخْذِ بِالْاجْتِهَادِ لِأَزْمَانِهِ بِمَا لَا يُطَبَّقُ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿ لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا ﴾ . فالصواب المجزوم به أن ما يُطَلَّبُ فِيهِ الْجَزْمُ يَكْتَفَى فِيهِ بِالْجَزْمِ سِوَاءٍ عَنْ طَرِيقِ الدَّلِيلِ أَوْ عَنْ طَرِيقِ التَّقْلِيدِ .

الباب الثاني في الأفعال المخلوقة

□ فصل : في الكلام على الرزق .

(*) قوله : (الأفعال المخلوقة) :

الأوّل أن يقول : « الأشياء المخلوقة » ؛ لأن قوله : « في الأفعال المخلوقة » توهم أن يكون المراد بذلك أفعال الله ، وأفعال الله ليست مخلوقة . فالخلق هو المفعول ، وأما الفعل فهو صفة الله ، وصفات الله ليست بمخلوقة فالأشياء المخلوقة ، كل الأشياء ، يعني كل ما عدا الخالق فهو مخلوق من الأعيان والصفات والزمان والمكان وكل شيء ، فكل ما عدا الخالق فهو مخلوق ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ فالرب غير مخلوق والعالم مخلوق .

- ٥٨- وَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ الذَّاتِ
وَعَبَّرَ مَا « الْأَسْمَاءِ » وَ « الصِّفَاتِ »
- ٥٩- مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنْ الْعَدَمِ
وَضَلَّ مَنْ أَتَى عَلَيْهَا بِالْقَدَمِ
- ٦٠- وَرَبِّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارٍ
مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارٍ
- ٦١- لَكِنَّهُ لَا يَخْلُقُ الْخَلْقَ سُدَى
كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ فَاتَّبِعِ الْهُدَى
- ٦٢- أَفْعَالَنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ
لَكِنَّهَا كَسَبَتْ لَنَا يَا لَاهِي
- ٦٣- وَكُلُّ^[١] مَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ
مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرَادُ
- ٦٤- لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطِرَارٍ
مِنْهُ لَنَا فَافْهَمْ وَلَا تُتَمَارِ

٥٩- تنبيه : قوله (ضل من أتى عليها بالقدم) : إن أراد من أتى عليها بالنوع ، فليس بصحيح ، وإن أراد من أتى عليها بالشخص بالعين ، فهذا صحيح ما من شيء من المخلوقات يكون قديماً ، ليس له أول أبداً . من « شرح ابن عثيمين للسفارينية » .

٦٤- (فافهم) فهم إذعان وتحقيق . (وَلَا تُتَمَارِ) في علمك ، بل كن مع الحق حيث كان . و « المُتَمَارَاة » المجادلة على مذهب الشك والريبة .

- ٦٥- وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ الْوَرَى
 مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُزْمٍ جَرَى
- ٦٦- فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَى يَجْمَلُ
 لِأَنَّهُ عَنِ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ

٦٥- تنبيه : قوله (وجاز للمولى يُعَذِّبُ الورى من غير ما ذنب ولا جرم جرى)

* قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله : « ليس هذا من قول السلف ولا من الثناء على الله ، والنصوص النافية للظلم تثبت العدل في الجزاء ، وأنه لا يبخس عاملاً عمله ، كتب على نفسه الرحمة وحرّم الظلم على نفسه ؛ وقال : ﴿ أفجعل المسلمين كالمجرمين * ما لكم كيف تحكمون ﴾ ويجب تزويه عن الظلم كما نزه نفسه عنه ، ومعلوم بالضرورة أن الله حكم عدل يوضع الأشياء في مواضعها ، وإن كان وضعها في غير مواضعها غير ممتنع لذاته ؛ لكنه لا يفعله ؛ لأنه لا يريد ، بل يكرهه ويبغضه . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ليس من أهل السنة من يقول : إن الله يعذب نبياً ولا مطيعاً ولا من يقول إن الله يثيب إبليس وفرعون بل ولا يثيب عاصياً على معصيته . وهو سبحانه القائم على كل نفس بما كسبت مجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته ، الصادق الذي لا يخلف الميعاد ، العدل الذي لا يجور ، ولا يظلم ولا يخاف عباده منه ظلماً ، باتفاق جميع الكتب والرسل . »

* وفي تعليق كأنه من كلام الشيخ عبد الله الباطين رحمه الله ما لفظه : لو ترك ذلك لكان أولى ؛ لأن ذلك مخالف لما عليه محققوا أهل السنة ، ولما دلت عليه ظواهر الكتاب والسنة ، موافق لما عليه الأشعرية ؛ من أن لله سبحانه أن يُعَذِّبَ المطيع ، ويثيب العاصي وأن ذلك بالنسبة إليه سواء « اه . »

٦٦- (يَجْمَلُ) أي يَحْسُنُ ، فكل ما يَصْدُرُ عنه تَعَالَى من الأمر والخلق بالنسبة إليه حَسَنٌ جميل حتى إثابة العاصي ، وعُقُوبَةُ المطيع .

- ٦٧- فَإِنْ يُثْبِتُ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
وَإِنْ يُعَذِّبُ فِيمَحْضٍ عَدْلِهِ
- ٦٨- فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلِحِ
وَلَا الصَّلَاحِ وَيُحَ مِّنْ لَّمْ يُفْلِحِ
- ٦٩- فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي
وَإِنْ يُرِدْ ضَلَالًا عَبْدٍ يَعْتَدِي

٦٨- تنبيه : قوله : (فلم يجب عليه فعل الأصلح .. إلخ) :

هذه المسألة فيها نزاع طويل بين أهل السنة وأهل الاعتزال .

- فالمعتزلة يرون : أن الله يجب عليه أن يفعل الأصلح والصلاح .

- وأهل السنة يقولون : لا يجب . والصحيح التفصيل : وهو أن نقول : إن الله تعالى

يفعل ما كان من مقتضى كماله . ولكن الميزان في الأصلح أو عدمه ليست عقولنا

كما تقوله المعتزلة ، ولكنه الواقع الذي يتبين به أن هذا الفعل الذي أجره الله عز وجل

هو الأصلح .

٦٩- فائدة مهمة : قوله : (فكل من شاء الله هداه يهتدي) : قال الشيخ عبد الرحمن بن

قاسم : « أي فكل من شاء الله هداه من خلقه يهتدي إلى الصراط المستقيم . والمراد هنا

الهداية الخاصة ، وهي هداية التوفيق والإلهام المستلزمة للاهتمام . وأما الهداية العامة :

كقوله ﴿ أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾ ؛ فإنها لا تستلزم الاهتمام التام ، وكذا هداية

البيان العام كقوله ﴿ حتى يبين لهم ما يتقون ﴾ لا تستلزم الاهتمام التام . وكذا الهدى

بالبيان والدلالة ، إن لم يقترن به هدى آخر بعده ؛ لم يحصل به الاهتمام الذي هو التوفيق

والإلهام كقوله : ﴿ فأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ﴾ . وهو سبحانه ما

عدل عن موجب العدل والإحسان في هداية من هدى وإضلال من ضل ، فلم يطرد عن

بابه من يليق به التقريب ، بل طرد من لا يليق به إلا الطرد والإبعاد » اهـ .

فصل

في الكلام على الرزق

- ٧٠- وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالٍ
أَوْ ضِدِّهِ فَحُلٌّ عَنِ الْحَالِ
- ٧١- لِأَنَّهُ رَازِقٌ كُلِّ الْخَلْقِ
وَلَيْسَ مَخْلُوقٌ بِغَيْرِ رِزْقٍ
- ٧٢- وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ الْبَشَرِ
أَوْ غَيْرِهِ فَبِ « الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ »
- ٧٣- وَلَمْ يُفْتَمِنْ « رِزْقِهِ » وَلَا « الْأَجَلَ »
شَيْءٌ فَدَعُ أَهْلَ الضَّلَالِ وَالْخَطَلِ

٧٠- فائدة مهمة : قوله : (والرزق ما ينفع من حلال .. إلخ) :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والرزق يُرَادُ به شيان : أحدهما : ما ينتفع به العبد والثاني : ما يملكه العبد . فهذا الثاني هو المذكور في قوله ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ . وقوله ﴿ وأنفقوا مما رزقناكم ﴾ وهذا هو الحلال الذي ملكه الله إِيَّاهُ . وأما الأول : فهو المذكور في قوله : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ وقوله ﷺ : « إن نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها » ونحو ذلك . والعبد قد يأكل الحلال والحرام فهو رزق بهذا الاعتبار ؛ لا بالاعتبار الثاني ، وما اكتسبه ولم ينتفع به هو رزق بالاعتبار الثاني دون الأول ، فإن هذا في الحقيقة مال وارثه لا ماله والله أعلم » اهـ . « مجموع الفتاوى » (٨ / ٥٤١) .

(فَحُلٌّ) أي زل (عَنِ الْحَالِ) أي الخطأ .

الباب الثالث

في الأحكام والكلام على الإيمان ومُتعلّقات ذلك

- فصل : في الكلام على القضاء والقدر .
- فصل : في الكلام على الذنوب ومُتعلّقاتها .
- فصل : في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف الملحدين .
- فصل : في الكلام على الإيمان .

- ٧٤- وَوَأَجِبْ عَلَى الْعِبَادِ طُرًا
 أَنْ يَعْْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرًّا
 ٧٥- وَيَفْعَلُوا الْفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَرَ
 حَتْمًا وَيَتْرُكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجْرًا

فصل

في الكلام على القضاء والقدر

- ٧٦- وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ
 فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ
 ٧٧- وَلَيْسَ وَاجِبًا^[١] عَلَى الْعَبْدِ « الرِّضَا »
 بِكُلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِنْ بِالْقَضَا
 ٧٨- لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى
 وَذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَى

٧٤- (طُرًا) أي جميعًا .

٧٥- (حَتْمًا) أي لزومًا . (زَجْرًا) أي منع .

٧٨- (وَذَلِكَ) أي المقضي المبغوض لله ولرسوله من المعاصي والظلم لا يرضى به العبد ؛
 لأنه (مِنْ فِعْلٍ) الشخص (الَّذِي تَقَالَى) تفاعل من قلاه كَرَمَاءَ رفضه وأبغضه .
 أي من فعل الذي أتى بما يبغضه الله بإتيانه به من المعاصي والظلم ، فهذا لا يَشُوخ
 الرُّضَى به .

[أ] في ط : « الهنديّة » و « المدني » وأيضًا « لوامع الأنوار » (١ / ٢٥٩) : « واجب » ، والتصويب من « حاشية ابن

قاسم على السفارينية » ص (٢٦) .

فصل

في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها

- ٧٩- وَيَفْسُقُ الْمَذْنِبُ بِـ « الْكَبِيرَةِ »
 كَذَا إِذَا أَصَرَ بِـ « الصَّغِيرَةِ »
 ٨٠- لَا يَخْرُجُ الْمَرْءُ مِنَ « الْإِيمَانِ »
 بِـ « مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ » وَ « الْعِصْيَانِ »
 ٨١- وَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا
 مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبَا
 ٨٢- وَيَقْبَلُ الْمُؤَلَّى بِمَحْضِ الْفَضْلِ
 مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنْفَصِلٍ
 ٨٣- مَا لَمْ يَتَّبِ مِنْ « كُفْرِهِ » بِضِدِّهِ
 فَيَرْتَجِعَ عَنْ « شِرْكِهِ » وَصَدِّهِ

٨٠- (مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ) أي: المهلكات، جمع موبقة. سميت الجريمة الكبيرة؛ لأنها

سبب لإهلاك مرتكبها في الدنيا بما يترتب عليها من العقاب وفي الآخرة من العذاب.

٨١- (حُوبَا) أي إثماً.

٨٢- (بِمَحْضِ الْفَضْلِ) أي خالص الكرم.

تنبية: قوله: (من غير عبد كافر منفصل):

فيه نظر؛ لأنه قال « ما لم يتب »، وكلامنا في التوبة، فإذا تاب تاب الله عليه، ولو

كان كافراً أما إذا مات على المعصية، وهي غير كفر، فهذه هي التي تكون تحت

المشيئة إن شاء الله عَفَرَ له، وإن شاء عاقبه.

- ٨٤- وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَثْبُتْ مِنَ الْخَطَا
فَأَمْرُهُ مَفْوِضٌ لِيَذِي الْعَطَا
- ٨٥- فَإِنْ يَشَأْ يَغْفُو وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمَ
وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَى وَأَجْزَلَ النِّعَمَ

فصل

﴿ في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف الملحدين ﴾

- ٨٦- وَقِيلَ فِي « الدُّرُوزِ » وَ « الزُّنَادِقَةِ »
وَسَائِرِ « الطَّوَائِفِ الْمُنَافِقَةِ »
- ٨٧- وَكُلُّ « دَاعٍ لِابْتِدَاعٍ » يُقْتَلُ
كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ لَا يُقْبَلُ
- ٨٨- لِأَنَّهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِهِ
إِلَّا الَّذِي أَدَّاعَ مِنْ لِسَانِهِ
- ٨٩- كَ « مُلْحِدٍ » وَ « سَاجِرَةٍ »
وَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ فِي الْآخِرَةِ

- ٨٤- قوله : (ولم يثبت من الخطا) : أي : من غير الشرك ، فإن الشرك لا يغفره الله ودليل هذا قول الله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرَ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ وهذه الآية قاضية على كل ذنب ماعدا الشرك .
- ٨٥- (وأجزل) أي أكثر .
- ٨٧- (تكوّر نكثه) أي : نقضه للإسلام بأن تكررت ردّته .

- ٩٠- قُلْتُ وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الْهُدَى
 كَمَا جَرَى « لِّلْعَيْلِبُونِي » اهْتَدَى
- ٩١- فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ
 مَا كَانَ فِيهِ الْهَتْكَ عَنْ أَسْتَارِهِمْ
- ٩٢- وَكَانَ لِلدِّينِ الْقَوِيمِ نَاصِرًا
 فَصَارَ مِنَّا بَاطِنًا وَظَاهِرًا
- ٩٣- فَكُلَّ « زِنْدِيْقِي » وَكُلَّ « مَارِي »
 وَ « جَاحِدِي » وَ « مُلْحِدِي مُنَافِي »
- ٩٤- إِذَا اسْتَبَانَ نُصْحُهُ لِلدِّينِ
 فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينِ

٩٠- (كَمَا جَرَى لـ) حسن (العَيْلِبُونِي) نسبة إلى « عيلبون » بلدة بالشام كانت لطائفة من « الدرّوز » مسكنًا لهم ، فتاب من إلحاده حيث إنه كان درزيًا و (اهْتَدَى) وأنقذه الله من الضلال .

وكان « العيلبوني » شاعرًا لبيبيًا أخذ عن علماء « مصر » و« دمشق » وجاور بها ، ثم ارتحل إلى « عكا » ، ومات بها سنة « ألف وخمسة وثمانين » رحمه الله تعالى .
 راجع ترجمته : في « خلاصة الأثر » (٢ / ٧٩ ، ٨٠) ، (٣ / ٣٦٦ - ٣٦٩)
 ٩١- (الْهَتْكَ) أي الكشف (عَنْ أَسْتَارِهِمْ) التي كانوا يكتُمونها من الوقوع على المحارم ، كالبنات ، والأخوات ، وأكل الخنزير ، ورفض العبادات وإنكار الشرائع ، واعتقادهم أن كل ما حرّمته الشريعة فهو مباح لهم .

٩٤- (اسْتَبَانَ) أي بان وظهر صحة إيمانه .

فصل

في الكلام على الإيمان

- ٩٥- إِيْمَانُنَا « قَوْلٌ » وَ « قَصْدٌ » وَ « عَمَلٌ »
 تَزِيدُهُ « التَّقْوَى » وَيَنْقُصُ بِالزَّلَلِ
 ٩٦- وَنَحْنُ فِي « إِيْمَانِنَا » نَسْتَشْنِي
 مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنْ
 ٩٧- نَتَابِعُ الْأَخْيَارَ مِنْ « أَهْلِ الْأَثَرِ »
 وَنَقْتَفِي « الْأَثَارَ » لَا أَهْلَ الْأَشْرِ
 ٩٨- وَلَا تَقُلْ إِيْمَانُنَا مَخْلُوقٌ
 وَلَا قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقٌ
 ٩٩- فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ
 وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ
 ١٠٠- فَفَعَلْنَا نَحْوَ « الرُّكُوعِ » مُحَدَّثٌ
 وَكُلُّ « قُرْآنٍ » قَدِيمٌ فَابْحَثُوا

- ٩٦- (نَسْتَشْنِي) فيقول أحدهنا : أنا مؤمن إن شاء الله (مِنْ غَيْرِ شَكٍّ) منا في ذلك (وَاسْتَبِنْ) بسكون الباء لإقامة الوزن - أي اطلب بيانه بأدلته النقلية والعقلية المفصلة في ذلك . وراجع في ذلك : « كتاب الإيمان » لشيخ الإسلام ابن تيمية .
 ٩٧- (لَا) نتابع (أَهْلَ الْأَثَرِ) أي البطر ، من كل مُتَحَدِّقٍ من « الجهمية » و« المرجئة » ، و« الكرامية » وسائر المبتدعة .

- ١٠١- وَوَكَّلَ اللَّهُ مِنْ « الْكِرَامِ »
 « أَثْنَيْنِ » حَافِظَيْنِ لِأَنْتَامِ
 ١٠٢- فَيَكْتُبَانِ كُلُّ أفعالِ الْوَرَى
 كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ^[أ] مِنْ غَيْرِ امْتِرَا
 ○○○○

[أ] في ط : « الهندية » و « المدني » : « بالنص » ، وما أثبتته من « لوامع الأنوار » (١ / ٤٤٦) و « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٣٢) .

الباب الرابع في ذكر التسميات

- فصل : في ذكر الروح والكلام عليها .
- فصل : في أشراف الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها
ومجيئها .
- فصل : في أمر المعاد .
- فصل : في الكلام على الجنة والنار .

- ١٠٣- وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الْأَخْبَارِ
 أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَالْآثَارِ
 ١٠٤- مِنْ فِتْنَةِ « الْبَزْخِ » وَ « الْقُبُورِ »
 وَمَا أَتَى فِي ذَا مِنَ الْأُمُورِ

فصل

في ذكر الرُّوح والكلام عليها

- ١٠٥- وَأَنَّ « أَزْوَاجَ الْوَرَى » لَمْ تُغَدِّمْ
 مَعَ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةٌ فَاسْتَفْهِمِ
 ١٠٦- فَكُلُّ مَا عَنِ سَيِّدِ الْخَلْقِ وَرَدَّ
 مِنْ أَمْرِ هَذَا الْبَابِ حَقٌّ لَا يُرَدُّ

فصل

في أشراط الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها

- ١٠٧- وَمَا أَتَى فِي النَّصِّ مِنْ « أَشْرَاطِ »
 فَكُلُّهُ^[١] حَقٌّ بِلَا شِطَاطٍ

- ١٠٥- (لَمْ تُغَدِّمْ) بموت الأبدان التي كانت فيها .
 ١٠٧- (مِنْ أَشْرَاطِ) جمع شرط ، وهي أمارات الساعة وعلاماتها .
 (بِلَا شِطَاطٍ) كسحاب وكتاب ، أي : من غير بعد .

[١] قال السفاريني : « في نسخة : فكلها » : « لوامع الأنوار » (٧٠ / ٢) .

- ١٠٨- مِنْهَا الْإِمَامُ الْخَاتَمُ الْفَصِيحُ
« مُحَمَّدُ الْمَهْدِيُّ » وَ « الْمَسِيحُ »
- ١٠٩- وَأَنَّهُ يَقْتُلُ « لِلدَّجَالِ »
بِ « بَابِ لُدٍّ » خَلٌّ عَنْ جِدَالِ
- ١١٠- وَأَمْرُ « يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ » أَثْبِتِ
فَإِنَّهُ ^[١] حَقٌّ كَ « هَدَمِ الْكَعْبَةِ »
- ١١١- وَأَنَّ مِنْهَا « آيَةَ الدُّخَانِ »
وَأَنَّهُ يُذْهَبُ بِ « الْقُرْآنِ »
- ١١٢- « طُلُوعِ شَمْسِ الْأُفُقِ » مِنْ دَبُورِ
كَ « ذَاتِ أَجْيَادٍ » عَلَى الْمَشْهُورِ
- ١١٣- وَآخِرُ الْآيَاتِ « حَشْرُ النَّارِ »
كَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الْأَخْبَارِ
- ١١٤- فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الْأَخْبَارُ
وَسَطَّرَتْ آثَارَهَا الْأَخْيَارُ

١٠٩- (بَابُ لُدٍّ) بضم اللام، قال ياقوت: «هي قرية قرب بيت المقدس من نواحي فلسطين يتابها يدرك» عيسى بن مريم «الدجال فيقتله». «لُدٌّ»: مدينة على بعد ٢٠ كيلو مترا من تل أبيب و ٤٠ كيلو مترا عن القدس وتقع قريبا منها مدينة الرملة.

١١٢- (مِنْ دَبُورِ) - بفتح الدال المهملة - جهة المغرب؛ لأنها تدابر باب الكعبة.

(كَذَاتِ أَجْيَادٍ) وذات: بمعنى صاحبة، وأجياذ: أرض ب «مكة» أو جبل بها.

ويقال فيه: جياذ، بلا همزة. وهي الدابة التي تخرج منه.

[١] في «حاشية ابن قاسم على السفارينية» ص (٣٦): «وأنه».

فصل

في أمر المعاد

- ١١٥- وَاجْزِمِ بِأَمْرِ « الْبَعْثِ وَالتُّشُورِ »
 وَ « الْحَشْرِ » جَزْمًا بَعْدَ « نَفْحِ الصُّورِ »
- ١١٦- كَذَا وَقُوفِ الْخَلْقِ « لِلْحِسَابِ »
 وَ « الصُّحُفِ » وَ « الْمِيزَانِ » لِلتَّوَابِ
- ١١٧- كَذَا « الصِّرَاطِ » ثُمَّ حَوْضِ الْمُضْطَفَى
 فَيَا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشُّفَا
- ١١٨- عَنْهُ يُذَادُ الْمُفْتَرِي كَمَا وَرَدَ
 وَمَنْ نَحَا^[١] سُبُلَ السَّلَامَةِ لَمْ يُرَدْ
- ١١٩- فَكُنْ مُطِيعًا وَاقِفُ أَهْلِ الطَّاعَةِ
 فِي « الْحَوْضِ » وَ « الْكَوْثَرِ » وَ « الشُّفَاعَةِ »
- ١٢٠- فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُضْطَفَى
 كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الْوَفَا
- ١٢١- مِنْ عَالِمِ كَالرُّسُلِ وَالْأَبْرَارِ
 سِوَى الَّتِي خُصِّتْ بِذِي الْأَنْوَارِ

١١٨- (نَحَا) أي قصد (سُبُل) جمع سبيل ، وهو الطريق .

١١٩- (وَاقِفُ) أي أتبع .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٤٠) : « نحو » .

فصل

في الكلام على الجنة والنار

- ١٢٢- وَكُلُّ « إِنْسَانٍ » وَكُلُّ « جَنَّةٍ »
 فِي دَارٍ « نَارٍ » أَوْ نَعِيمٍ « جَنَّةٍ »
- ١٢٣- هُمَا مَصِيرُ الْخَلْقِ مِنْ كُلِّ الْوَرَى
 فَالنَّارُ دَارٌ مَنْ تَعَدَّى وَافْتَرَى
- ١٢٤- وَمَنْ عَصَى بِذَنْبِهِ لَمْ يُخْلَدْ
 وَإِنْ دَخَلَهَا يَا بَوَّازَ الْمُعْتَدِي
- ١٢٥- وَ « جَنَّةُ النَّعِيمِ » لِلْأَبْرَارِ
 مَضُونَةٌ عَنِ سَائِرِ الْكُفَّارِ
- ١٢٦- وَاجْزَمَ بِأَنَّ « النَّارَ » كَ « الْجَنَّةِ » فِي
 وَجُودِهَا وَأَنَّهَا لَمْ تُتْلَفِ
- ١٢٧- فَتَسْأَلُ اللَّهُ « النَّعِيمِ » وَ « النَّظْرُ »
 لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنِ غَبْرٍ

١٢٢- (وَكُلُّ جِنَّةٍ) بكسر الجيم وتشديد النون المفتوحة - طائفة الجن .

١٢٤- (يَا بَوَّازَ الْمُعْتَدِي) أي يا هلاكه .

١٢٥- (مَضُونَةٌ) أي محفوظة .

١٢٦- (لَمْ تُتْلَفِ) أي ولن تتلف وتبيد .

١٢٧- (مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنِ) ما ، زائدة لتأكيد النفي . والشين : ضد الزين . والمراد به

العذاب (غَبْرٌ) أي ذهب والمراد سبق ، يعني من غير سابق عذاب ومناقشة حساب .

- ١٢٨- فَإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالْأَبْصَارِ
كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ وَالْأَخْبَارِ
- ١٢٩- لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجَبِ
إِلَّا عَنِ « الْكَافِرِ » وَ « الْمَكْذِبِ »



الباب الخامس في ذكر النبوة

- فصل : في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ
- فصل : في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ .
- فصل : في ذكر فضيلة نبينا محمد ﷺ وأولي العزم وغيرهم من الأنبياء والمرسلين .
- فصل : فيما يجب للأنبياء وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم .
- فصل : في الصحابة الكرام رضي الله عنهم .
- فصل : في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقبيح من آذاهم .
- فصل : في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها .
- فصل : في المفاضلة بين البشر والملائكة .

- ١٣٠- وَمِنْ عَظِيمٍ مِثَّةٍ « السَّلَامِ »
 وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الْأَنْامِ
- ١٣١- أَنْ أَرْشَدَ الْخَلْقَ إِلَى الْوُضُولِ
 مُبَيِّنًا لِلْحَقِّ بِـ « الرَّشُولِ »
- ١٣٢- وَشَرُطُ مَنْ أَكْرَمَ بِـ « النَّبُوَّةِ »
 « حُرِّيَّةٌ » « ذُكُورَةٌ » كـ « قُوَّةٌ »
- ١٣٣- وَلَا تُنَالُ رُتْبَةُ « النَّبُوَّةِ »
 بِـ « الْكَنْسِ » وَ « التَّهْذِيبِ » وَ « الْفُتُوَّةِ »
- ١٣٤- لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الْمَوْلَى الْأَجَلِ
 لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى الْأَجَلِ
- ١٣٥- وَلَمْ تَنْزَلْ فِيهَا مَضَى الْأَنْبَاءِ
 مِنْ فَضْلِهِ تَأْتِي لِمَنْ يَشَاءُ
- ١٣٦- حَتَّى أَتَى بِـ « الْخَاتَمِ » الَّذِي خَتَمَ
 بِهِ وَأَعْلَانَا عَلَى كُلِّ الْأُمَّمِ

١٣٠- (مِثَّةٍ) المنة ، مأخوذة من المن ، وهو الإحسان إلى من لا يستثيه ، ولا يطلب الجزاء عليه ، ومن أسمائه تعالى : « المنان » .

١٣٣- (وَلَا تُنَالُ) - بضم أوله - أي لم تعط (رُتْبَةُ) نائب الفاعل ، والرتبة والمرتبة : المنزلة (بِالْكَسْبِ) والجد والاجتهاد وتكلف أنواع العبادات ، وتهذيب النفوس . (الْفُتُوَّةُ) التي هي كرم النفس وتخليصها من الأوصاف المذمومة إلى الأوصاف المدوحة .

فصل

في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ

- ١٣٧- وَخَصَّه بِذَاكَ كَالْقَامِ
وَبَعَثَهُ لِسَائِرِ الْأَنَامِ
- ١٣٨- وَ « مُعْجِزِ الْقُرْآنِ » كَ « الْمِعْرَاجِ »
حَقًّا بِلَا مَيِّنٍ وَلَا اغْوِجَاجِ
- ١٣٩- فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهُ
وَخَصَّه سُبْحَانَهُ وَخَوَّلَهُ

فصل

في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ

- ١٤٠- وَ « مُعْجِزَاتِ » خَاتِمِ الْأَنْبِيَاءِ^[١]
كَثِيرَةٌ تَجَلُّ عَنْ إِحْصَائِي
- ١٤١- مِنْهَا « كَلَامُ اللَّهِ » مُعْجِزُ الْوَرَى
كَذَا « انْشِقَاقُ الْبَدْرِ » مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

١٣٨- (بِلَا مَيِّنٍ) أي بلا كذب ولا ريب .

١٣٩- (فَكَمْ حَبَاهُ) أي أعطاه . والحباء : العطاء .

(وَخَوَّلَهُ) أي ملكه . والمعنى : أنه سبحانه خَصَّ نبيه بخصائص كثيرة .

[١] في : «لوامع الأنوار» (٢ / ٢٩٠) وكذا في «حاشية ابن قاسم على السفارينية» ص (٤٧) : «الأنباء» .

فصل

في ذكر فضيلة نبينا محمد ﷺ وأولى العزم
وغيرهم من الأنبياء والمرسلين

- ١٤٢- وَأَفْضَلُ الْعَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرًا
نَبِيَّتَا الْمَبْعُوثُ فِي « أُمِّ الْقُرَى »
١٤٣- وَبَعْدَهُ الْأَفْضَلُ « أَهْلُ الْعَزْمِ »
فَ « الرُّسُلُ » ثُمَّ « الْأَنْبِيَا » بِالْجَزْمِ

فصل

فيما يجب للأنبياء ، وما يجوز عليهم
وما يستحيل في حقهم

- ١٤٤- وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ سَلِمَ
مِنْ كُلِّ مَا نَقَصَ وَمِنْ « كُفْرٍ » عُصِمَ
١٤٥- كَذَلِكَ مِنْ « إِفْكٍ » وَمِنْ « خِيَانَةٍ »
لِيُوضِّفَهُمْ بِ « الصِّدْقِ » وَ « الْأَمَانَةِ »
١٤٦- وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسُلِ
« النَّوْمُ » وَ « النَّكَاحُ » مِثْلُ « الْأَكْلِ »

فصل

في الصحابة الكرام رضى الله عنهم

- ١٤٧- وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ
 فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ كَ « الصُّدِّيقِ »
 ١٤٨- وَبَعْدَهُ « الْفَارُوقُ » مِنْ غَيْرِ أَفْتِرَا
 وَبَعْدَهُ « عُثْمَانُ » فَاتْرَكَ الْمِرَا
 ١٤٩- وَبَعْدُ فَالْفَضْلُ حَقِيقًا فَاسْمَعِ
 نِظَامِي هَذَا^[١] « لِلْبَطِينِ الْأَنْزَعِ »
 ١٥٠- مُجَدِّلُ الْأَبْطَالِ مَاضِي الْعَزْمِ
 مُفَرِّجُ الْأَوْجَالِ وَافِي الْحَزْمِ
 ١٥١- وَافِي النَّدَى مُبْدِي الْهُدَى مُرَدِّي الْعِدَا
 مُجَلِّي الصِّدْقِ يَا وَيْلَ مَنْ فِيهِ اعْتَدَى

- ١٤٨- (مِنْ غَيْرِ أَفْتِرَا) أي كذب . (فَاتْرَكَ الْمِرَا) في الجدال والشك في فضيلته .
 ١٤٩- (الْبَطِينِ) أي عظيم البطن (الْأَنْزَعِ) أي المتحسّر شعر رأسه مما فوق الجبين
 الإمام الهمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب .
 ١٥٠- (مَاضِي الْعَزْمِ) إشارة إلى شدة قوّته ، والماضي من مضى في الأمر مضاء نفذ
 ومضى السيف ، أي قطع . والعزم ، الجد والصبر (الْأَوْجَالِ) جمع وجل : الخوف .
 (وَافِي) أي تام (الْحَزْمِ) الذي هو ضبط الأمور ، والحذر من فواتها .
 ١٥١- (وَافِي) أي كثير (النَّدَى) أي السخاء والكرم .

[١] في : « حاشية ابن قاسم على الشافريّة » ص (٥١) « مني نظامي » بدل « نظامي هذا » .

- ١٥٢- فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْمًا وَجَبَ
وَمَنْ تَعَدَّى أَوْ قَلَى فَقَدْ كَذَبَ
- ١٥٣- وَبَعْدُ فَالْأَفْضَلُ « بَاقِي الْعَشْرَةِ »
فَ « أَهْلُ بَدْرِ » ثُمَّ « أَهْلُ الشَّجَرَةِ »
- ١٥٤- وَقِيلَ « أَهْلُ أُحُدٍ » الْمُقَدَّمَةُ
وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِلنُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ
- ١٥٥- وَ « عَائِشَةُ » فِي الْعِلْمِ مَعَ « خَدِيجَةَ »
فِي السَّبْقِ فَأَفْهَمَ نُكْتَةَ النَّتِيجَةِ

- = (مُبْدِي) أي مظهر (الْهُدَى) مُرَادُهُ الْعُلُومُ الْغَامِضَةُ وَالْفُهُومُ الرَّائِضَةُ .
(مُزْدِي) أي مهلك .
(الْعِدَا) جمع عدو . وضد الولي .
(مُنْجَلِي) أي مُزِيل .
(الصَّدَى) أي العطش ، والمراد به كاشف الكرب ، ومُجْلِي التَّوْبِ .
(يَا وَيْلَ) هذه الكلمة مثل ويح ، إلا أنها كلمة عذاب .
١٥٢- (وَمَنْ تَعَدَّى) في حبه ، وغلا فيه ، وجعل له تصرفًا بالأحياء ينفعهم أو يضرهم
أو لم يقل بفضل الخلفاء الراشدين على ترتيب الخلافة .
(أَوْ قَلَى) هُم ، أي أبغضهم ، أو أبغض واحدًا منهم .
(فَقَدْ كَذَبَ) في كل واحدة من هاتين الخصلتين المذمومتين : خصلتي « الإفراط »
أي تجاوز الحد و « التفريط » أي التقصير في حقهم وبُغْضِهِمْ ، رضي الله تعالى عنهم
أجمعين .
١٥٥- (فَأَفْهَمَ) فهم تحقيق (نُكْتَةَ النَّتِيجَةِ) أي أثر فائدة الخلاف .

فصل

في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم
والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقبيح من آذاهم

- ١٥٦- وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ كَ « الصَّحَابَةِ »
فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْإِصَابَةِ
١٥٧- فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدُوا « الْمُخْتَارَا »
وَعَايَنُوا الْأَسْرَارَ وَالْأَنْوَارَا
١٥٨- وَجَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَتَّى بَانَا
دِينَ الْهُدَى وَقَدْ سَمَا الْأَذْيَانَا
١٥٩- وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ
مِنْ [أ] فَضْلِهِمْ مَا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ [ب]
١٦٠- وَفِي الْأَحَادِيثِ وَفِي الْآثَارِ
وَفِي كَلَامِ الْقَوْمِ وَالْأَشْعَارِ

- ١٥٧- (وَعَايَنُوا) أي رأوا في صحبتهم النبي ﷺ .
(الْأَسْرَارَ) القرآنية ، وعلّموا التنزيل وأسبابه ، والتأويل وآدابه .
١٥٨- (حَتَّى بَانَا) بألف الإطلاق ، أي ظهر .
١٥٩- (يَشْفِي) أي يبرئ (لِلْغَلِيلِ) بالغين المعجمة ، العطش .

[أ] في ط : « المدني » و « الهندية » : « في » ، وما أثبتته من « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٨٣ ، ٣٨٤) .
[ب] في « حاشية ابن قاسم على السفارينة » ص (٥٦) : « من غليل » ، ومأثبته من ط : « الهندية » و « المدني » ،
وكذا هو في « لوامع الأنوار » (٢ / ٣٨٣) .

- ١٦١- مَا قَدْ رَبًّا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي
عَنْ بَعْضِهِ فَاقْتَعِ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ
- ١٦٢- وَاخْذْ مِنَ الْخَوْضِ الَّذِي قَدْ يُزْرِي
بِفَضْلِهِمْ مِّمَّا جَرَى لَوْ تَدْرِي
- ١٦٣- فَإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادِ قَدْ صَدَرَ
فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللَّهُ مَنْ لَهُمْ هَجْرُ
- ١٦٤- وَبَعْدَهُمْ فِ « التَّابِعُونَ » أُخْرَى
بِالْفَضْلِ ثُمَّ « تَابِعُوهُمْ » طُرًّا

فصل

في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها

- ١٦٥- وَكُلُّ « خَارِقِي » أَتَى عَنْ صَالِحٍ
مِنْ تَابِعٍ لِشُرْعِنَا وَنَاصِحِ
- ١٦٦- فَإِنَّهَا مِنْ « الْكَرَامَاتِ » الَّتِي
بِهَا نَقُولُ فَاقْفُ لِلْأَدِلَّةِ

١٦١- (مَا) أي شيء (قَدْ رَبًّا) أي زاد وعلا .

(مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي) في هذه الأرجوزة ، ويضيق .

١٦٢- (الَّذِي قَدْ يُزْرِي) مضارع أزرى . أي : يَحُطُّ قدرهم .

١٦٤- (طُرًّا) أي جميعًا .

١٦٦- (فَاقْفُ) في اعتقادك ؛ أي اتبع .

- ١٦٧- وَمَنْ نَفَّاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ
فَقَدْ أَتَى فِي ذَاكَ بِالمُحَالِ
١٦٨- فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ
فِي كُلِّ عَصْرِ يَا سَقَا أَهْلَ الزَّلْلِ

فصل

في المفاضلة بين البشر والملائكة

- ١٦٩- وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ « أَغْيَانِ البَشَرِ »
عَلَى « مَلَائِكِ رَبَّنَا » كَمَا اشْتَهَرَ
١٧٠- قَالَ : وَمَنْ قَالَ سِوَى هَذَا افْتَرَى
وَقَدْ تَعَدَّى فِي المَقَالِ وَاجْتَرَى

○○○○

١٦٩- (تَفْضِيلُ أَغْيَانِ البَشَرِ) محرركة ، الإنسان ، ذكرًا أو أنثى ، والمراد بأعيانهم : الأنبياء والأولياء . (عَلَى مَلَائِكِ رَبَّنَا) تبارك وتعالى . و« الملاك » : هو الملك ، وجمعه ملائكة . فالأنبياء أفضل من الأولياء ، وهما أفضل من الملائكة .
١٧٠- (وَقَدْ تَعَدَّى) أي تجاوز الحد المنقول الثابت عن الرسول ، وخالف السلف (فِي المَقَالِ) الذي اعتمده (وَاجْتَرَى) أي افتات على الشارع بالاعتقاد الذي اعتقده .

الباب السادس

في ذكر الإمامة ومُتعلقاتها

■ فصل : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

- ١٧١- وَلَا غِنَى لِأُمَّةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ « إِمَامٍ »
 فِي كُلِّ عَصْرِ كَانَ عَنْ [١] « إِمَامٍ »
 ١٧٢- يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودٍ
 وَيَعْتَنِي بِـ « الْغَزْوِ » وَ « الْحُدُودِ »
 ١٧٣- وَ « فِعْلٍ مَعْرُوفٍ » وَ « تَرْكِ نُكْرٍ »
 وَ « نَصْرِ مَظْلُومٍ » وَ « قَمْعِ كُفْرٍ »
 ١٧٤- وَ « أَخْذِ مَالِ الْفِيءِ » وَ « الْخَرَاجِ »
 وَنَحْوِهِ وَ الصَّرْفِ فِي مِنْهَاجٍ
 ١٧٥- وَنَضْبُهُ بِـ « النَّصْرِ » وَ « الْإِجْمَاعِ »
 وَ « قَهْرِهِ » فَحُلٌّ عَنِ الْخِذَاعِ
 ١٧٦- وَشَرْطُهُ « الْإِسْلَامُ » وَ « الْحُرِّيَّةُ »
 « عَدَالَةٌ » « سَمْعٌ » مَعَ « الدَّرِيَّةُ »

١٧١- (وَلَا غِنَى) أي لا بد .

١٧٢- (يَذُبُّ) ذلك الإمام ؛ أي يدفع .

١٧٤- (فِي مِنْهَاجٍ) أي طريق وجهة مصرفه المعينة له شرعاً .

١٧٥- (وَنَضْبُهُ) أي يثبت نَصْبُ الإمام الأعظم : (بِالنَّصْرِ) من الإمام الذي قبله .
 (وَقَهْرِهِ) أي وَيُثَبِّت نَضْبُهُ : بقهره الناس بسيفه حتى يُذْعِنُوا له ويدعوه إماماً ؛
 فتثبت له الإمامة (فَحُلٌّ) أمر إرشاد ، أي : ابعد وزل .

١٧٦- (مَعَ الدَّرِيَّةِ) من الدَّرَاية ، وهي العلم والخبرة . والمراد أن يكون عالماً
 بالأحكام المتعلقة بالسياسة والحرب ، ذا بصيرة قد علم بأحوال الناس .

[أ] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » : « من » .

- ١٧٧- وَأَنْ يَكُونَ مِنْ « قَرِيْشٍ » « عَالِمًا »
 « مُكَلَّفًا » ذَا « خَبْرَةٍ » وَ « حَاكِمًا »
 ١٧٨- وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرَ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِـ « مُنْكَرٍ » فَيُحْتَذَرُ

فصل

في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

- ١٧٩- وَاعْلَمْ بِأَنَّ « الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ » مَعًا
 فَرَضًا كِفَايَةً عَلَيَّ مَنْ قَدْ وَعَا
 ١٨٠- وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا تَعَيَّنَا
 عَلَيْهِ لَكِنْ « شَرْطُهُ » أَنْ يَأْمَنَّا
 ١٨١- فَاصْبِرْ وَزَلْ بِـ « الْيَدِ » وَ « اللُّسَانِ »
 لِـ « مُنْكَرٍ » وَاحِدٌ مِنْ النُّقْصَانِ
 ١٨٢- وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدْ اِزْتَكَبَ
 فَقَدْ أَتَى بِمَا بِهِ يُقْضَى الْعَجَبُ
 ١٨٣- فَلَوْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ فَدَادَهَا
 عَنْ غَيْرِهَا لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا

○○○○

١٧٨- (يُحْتَذَرُ) وَيُجْتَنَبُ، فلا تجب طاعته في المعصية بل تحرم، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

انخاتمة نسال سة عالى حسن انخاتمة
فى ذكر الأدلة وما يتعلق بها

- ١٨٤- « مَدَارِكُ الْعُلُومِ » فِي الْعِيَانِ
 مَحْضُورَةٌ فِي « الْحَدِّ » وَ « الْبُرْهَانِ »
- ١٨٥- وَقَالَ قَوْمٌ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرِ
 « حِسٌّ » وَ « إِحْبَازٌ صَحِيحٌ » وَ « النَّظَرُ »
- ١٨٦- فَ « الْحَدُّ »^[١] وَهُوَ أَضَلُّ كُلِّ عِلْمٍ
 وَصِفٌ مُحِيطٌ كَاشِفٌ فَافْتَهُمِ
- ١٨٧- وَ « شَرْطُهُ » طَرْذٌ وَعَكْسٌ وَهُوَ إِنْ
 أَنْبَأَ عَنِ الذَّوَاتِ فَ « التَّامِ » اسْتَبَانَ
- ١٨٨- وَإِنْ يَكُنْ بِ « الْجِنْسِ » ثُمَّ « الْخَاصَّةِ »
 فَذَلِكَ « رَسْمٌ » فَافْتَهُمِ الْمُحَاصَّةَ

- ١٨٤- (مَدَارِكُ الْعُلُومِ) المدارك جمع مدرك - بضم الميم - مصدر ميمي بمعنى : الإدراك مصدر أدرك الشيء بالشيء ، حاول إدراكه به .
 (فِي الْعِيَانِ) أي المشاهدة .
- ١٨٥- (الْحِسُّ) أي ما يُدْرِكُ بأحد الحواس الخمس ، وهي جمع حاسة بمعنى القوة الحاسة أي : السمع ، والبصر ، والشم ، والذوق ، واللمس . (النَّظَرُ) أي الفكر الذي يُطَلَّبُ به علم أو ظن ، وهو ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول .
- ١٨٦- (فَافْتَهُمِ) أمر بالفهم من باب الافتعال .
- ١٨٧- (إِنْ أَنْبَأَ) أي دَلَّ وكشف . (اسْتَبَانَ) تنمة للبيت وفيه الأمر بطلب البيان .
- ١٨٨- (فَافْتَهُمِ الْمُحَاصَّةَ) المقاسمة . والمراد : افهم التقسيم المذكور للحد والرسم ، وكون كل منهما تاما وناقصا لتكون على يئنة من ذلك .

[١] في « حاشية ابن قاسم على السفارينية » ص (٦٥) : « الحد » بدون الفاء .

- ١٨٩- وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسِّ وَحَجِي
فَنُكْرُهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ فِي الْهَجَا
١٩٠- فَإِنْ يَقُمُ بِنَفْسِهِ فَـ « جَوْهَرٌ »
أَوْ لَا فَذَاكَ « عَرَضٌ » مُفْتَقِرًا^[أ]
١٩١- وَ « الْجِسْمُ » مَا أُلْفَ مِنْ جُزْئَيْنِ
فَصَاعِدًا فَاتْرُكْ حَدِيثَ الْمَيْنِ
١٩٢- وَ « مُسْتَحِيلِ الذَّاتِ » غَيْرُ مُمَكِّنِ
وَضِدُّهُ مَا جَاَزَ فَاسْمَعْ زُكْنِي
١٩٣- وَ « الضُّدُّ » وَ « الْخِلَافُ » وَ « النَّقِيضُ »
وَ « الْمِثْلُ » وَ « الْعَيْرَانِ » مُسْتَفِيضُ
١٩٤- وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقُ
فَلَمْ نُطَلِّ بِهِ وَلَمْ نُنْمُقْ

- ١٨٩- (وَ) كذا ما يدرك بـ (حَجِي) كإلى هو العقل (فَنُكْرُهُ) أي إنكاره وَرَدُّه بعدم الوثوق به (جَهْلٌ قَبِيحٌ) مُتَنَاهٍ فِي الْقَبِيحِ (فِي الْهَجَا) أي فِي الشَّكْلِ وَالْمِثْلِ .
١٩١- (فَاتْرُكْ حَدِيثَ) أي كَلَامِ (الْمَيْنِ) أي الْكُذْبِ .
١٩٢- (فَاسْمَعْ زُكْنِي) أي عَلِمِي .
١٩٣- (وَالْعَيْرَانِ) هُمَا الْمُخْتَلِفَانِ .
١٩٤- (فَلَمْ نُطَلِّ بِهِ) أي بذكره (وَلَمْ نُنْمُقْ) من التَّمْيِيقِ وَهُوَ التَّحْسِينُ وَالتَّزْيِينُ ، إِذِ الْمَقْصُودُ : إِنَّمَا هُوَ ذِكْرُ أَمَهَاتِ مَسَائِلِ الْعَقَائِدِ السَّلْفِيَّةِ .

[أ] فِي « حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ عَلَى الشَّافَرِيْنِيَّةِ » ص (٦٦) : « مَغْتَفَرٌ بِالْعَيْنِ وَهُوَ خَطَا .

- ١٩٥- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التُّوفِيقِ
لِمَنْهَجِ الْحَقِّ عَلَى التَّحْقِيقِ
- ١٩٦- مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ
وَالنَّصِّ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
- ١٩٧- لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ « قَوْلِ السَّلَفِ »
مُؤَافِقًا أَيْمَتِي وَسَلْفِي
- ١٩٨- وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلِّدًا
إِلَّا النَّبِيَّ الْمُصْطَفَى مُبْدِي الْهُدَى
- ١٩٩- صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا قَطَرُ نَزْلٍ
وَمَا تَعَانَى ذِكْرُهُ مِنَ الْأَزْلِ
- ٢٠٠- وَمَا انْجَلَى بِهِدِيهِ الدَّبِجُورُ
وَرَأَقَتِ الْأَوْقَاتُ وَالِدُهُورُ
- ٢٠١- وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ أَهْلُ الْوَفَا
مَعَادِنِ الثَّقَوَى وَيَنْبُوعِ الصِّفَا
- ٢٠٢- وَتَابِعِ وَتَابِعِ لِلتَّابِعِ
خَيْرِ الْوَرَى حَقًّا بِنَصِّ الشَّارِعِ

١٩٩- (مَا قَطَرُ نَزْلٍ) أي مُدَّة دوام نزول الأمطار ، (وَ) صلى وسلم عليه (مَا تَعَانَى)
المتنون (ذِكْرُهُ مِنَ الْأَزْلِ) في الأعصار الخالية .

٢٠٠- (مَا انْجَلَى) أي تفرق وزال ، وانكشف (بِهِدِيهِ) المشرق اللامع (الدَّبِجُورُ) أي
الظلمة .

- ٢٠٣- وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ الرِّضْوَانِ
وَالْبِرِّ وَالتَّكْرِيمِ وَالْإِحْسَانِ
- ٢٠٤- تُهْدَى مَعَ التَّبَجِيلِ وَالْإِنْعَامِ
مِنِّي لِثَوَى عِضْمَةِ الْإِسْلَامِ
- ٢٠٥- أئِمَّةُ الدِّينِ هُدَاةُ الْأُمَّةِ
أَهْلُ الثَّقَلَيْنِ مِنْ سَائِرِ الْأئِمَّةِ
- ٢٠٦- لَا سِيَّامًا « أَحْمَدَ » وَ « الثُّعْمَانَ »
وَ « مَالِكِ » « مُحَمَّدِ » الصُّنَوَانِ
- ٢٠٧- مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ الْعَمَلِ
تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمْ فَاسْمَعِ تَحَلُّ

٢٠٦- (الصُّنَوَانِ) أي القرابة للنبي ﷺ .

٢٠٧- (تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمْ) أي من الأئمة الأربعة (تَحَلُّ) أي تظن وتعلم ذلك حقًا .
فائدة مهمة : للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله بحث رائع في التقليد عند
قول الله تعالى ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا ﴾ تحدث فيه عن التقليد
الجائز والمحذور والمختلف فيه ، فمما قال رحمه الله : « والتحقق : أن التقليد منه ما
هو جائز ، ومنه ما ليس بجائز ، ومنه ما خالف فيه المتأخرون المتقدمين - من الصحابة
وغيرهم - من القرون الثلاثة المفضلة .

وقال الشيخ ابن مانع : « فالواجب على كل مكلف إذا بَلَغَهُ الدليل من كتاب الله أو
سنة رسوله وفهم معنى ذلك ؛ أن ينتهي إليه ويعمل به وإن خالفه من خالفه ، كما
قال تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ... ﴾
[الأعراف : ٣] » اه .

- ٢٠٨- وَمَنْ نَحَا لِسْبِيلِهِم مِّنَ الْوَرَى
مَا دَارَتِ الْأَفْلَاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرَى
- ٢٠٩- هَدِيَّةٌ مُّني لِأَرْبَابِ السَّلَفِ
مُجَانِبًا لِلخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الخَلْفِ
- ٢١٠- خُذْهَا هُدَيْتَ وَأَقْتَفِي نِظَامِي
تَفُزْ بِمَا أَمَلْتُ وَالسَّلَامَ

○ ○ ○ ○

تمت بحمد الله

- ٢٠٨- (وَمَنْ نَحَا) أي قصد . (مَا دَارَتِ الْأَفْلَاكُ) أي مدة دوران الأفلاك .
(أَوْ نَجْمٌ سَرَى) أي وتهدى لهم الرحمة مدة دوام سري النجم .
- ٢١٠- (وَأَقْتَفِي) أي اتبع (نِظَامِي) فإنك إن فعلت ذلك (تَفُزْ) أي تظفر .
(بِمَا) أي بالذي (أَمَلْتُ) من الخير . (وَالسَّلَامَ) أي الأمان من التخليط ، في
اعتقادك والخطب فيه خبط عشواء .

فهرس الموضوعات

الصفحة	
٣	□ مقدمة التحقيق
٥	□ دراسة بين يدي المنظومة ، وتشتمل على خمسة فصول :
٧	الفصل الأول : أهميتها والسبب الباعث على تأليفها
٩	الفصل الثاني : شروحها ومختصراتها
١٤	الفصل الثالث : نسخها وطبعاتها السابقة
٢٠	الفصل الرابع : المآخذ عليها
٢٦	الفصل الخامس : ترجمة الناظم « العلامة السفاريني »
٣٥	□ « الكواكب الدرية لشرح الدررة المضية » النص المحقق
٣٧	□ مقدمة المصنف
٤٣	مقدمة : في ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف
٤٩	الباب الأول : في معرفة الله تعالى
٥٣	فصل : في مبحث القرآن العظيم والكلام المنزل القديم
٥٤	فصل : في ذكر الصفات التي يثبتها لله أئمة السلف دون غيرهم من الخلف .
٥٨	فصل : في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد وفي جوازه وعدمه .
٥٩	الباب الثاني : في الأفعال المخلوقة
٦٤	فصل : في الكلام على الرزق
٦٥	الباب الثالث : في الأحكام والكلام على الإيمان ومتعلقات ذلك
٦٧	فصل : في الكلام على القضاء والقدر
٦٨	فصل : في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها
٦٩	فصل : في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف الملحدين
٧١	فصل : في الكلام على الإيمان
٧٣	الباب الرابع : في ذكر السمعيات
٧٥	فصل : في ذكر الروح والكلام عليها
٧٥	فصل : في أشراط الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها
٧٧	فصل : في أمر المعاد
٧٨	فصل : في الكلام على الجنة والنار
٨١	الباب الخامس : في ذكر النبوة

- ٨٤ فصل : في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ
- ٨٤ فصل : في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ
- ٨٥ فصل : في ذكر فضيلة نبينا محمد ﷺ وأولى العزم وغيرهم من الأنبياء والمرسلين
- ٨٥ فصل : فيما يجب للأنبياء وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم
- ٨٦ فصل : في الصحابة الكرام رضى الله عنهم
- فصل : في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما
- ٨٨ يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقييح من آذاهم
- ٨٩ فصل : في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها
- ٩٠ فصل : في المفاضلة بين البشر والملائكة
- ٩١ **الباب السادس : في ذكر الإمامة ومتعلقاتها**
- ٩٤ فصل : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٩٥ **الخاتمة : نسأل الله تعالى حُسن الخاتمة : في ذكر الأدلة وما يتعلق بها .**
- ١٠٣ فهرس الموضوعات

